

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية السادسة
أبوجا، نيجيريا، 24-28 يناير 2005

-

الأصل: إنجليزي

EX.CL/166 (VI)

تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي
للفترة من يوليو 2004 – يناير 2005

-

جدول المحتويات

8-2	1- مقدمة
	2- البرمجة وإعداد الميزانيات والشؤون المالية والمحاسبة 9-11
14-12	3- عملية التعيين
27-15	4- السلم والأمن
33-27	5- الشؤون السياسية
39-34	6- الشؤون الاقتصادية
46-40	7- التجارة والصناعة
52-47	8- البنية التحتية والطاقة
57-53	9- الاقتصاد الريفي والزراعة
64-58	10- الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا
69-65	11- الشؤون الاجتماعية
72-70	12- التعاون الأفريقي العربي
77-73	13- مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا
82-78	14- المرأة والتنمية ومسائل الجنسين
86-83	15- المراجعة الداخلية
92-87	16- مكتب المستشار القانوني
95-93	17- الاتصالات والإعلام

تصدير:

يعتبر عقد اجتماعات أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي في أبوجا، نيجيريا تمهيداً لعقد الدورة العادية الرابعة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات نقطة تحول هامة في تاريخ قارتنا . فهو يمثل بداية تقليد القمّتين الذي يمكن القيادة الأفريقية من الاجتماع بصورة أكثر تكراراً لاستعراض عمل المنظمة وتنفيذ مقررات مؤتمرات القمة خاصة. وقد قرر مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد

الأفريقي في يوليو 2004 الاجتماع مرتين في السنة بينما تجتمع أجهزة الاتحاد الأخرى بصورة أكثر تكراراً . واتخذ هذا القرار في وجه العديد من التحديات الماثلة أمام القارة وضرورة متابعة الجهاز الأعلى عمل المفوضية وخاصة رؤية ورسالة الاتحاد الأفريقي وخطته الاستراتيجية. وأمل أن يكون للشكل المتفق عليه الذي يجتمع بموجبه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الآن في كل ستة أشهر ، أثر مفيد علي تكامل القارة وحياة الشعوب الأفريقية.

الأولويات والبرامج:

من منظور مفوضية الاتحاد الأفريقي ، فإن أولوياتنا القصوى تتمثل في (1) استكمال خطة العمل الاستراتيجية 2005 – 2007 . (2) ميزانية التضامن للمفوضية . (3) ومقترحات هيكل جديد للمفوضية. ومن شأن استكمال ما سلف، تمكين المفوضية من القيام بمسؤوليتها الشاقة الواردة في قرارات ومقررات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات .

منذ انتخابي في مابوتو في يوليو 2003 ، شرعت في تنفيذ خطة تجعل المفوضية مؤسسة استباقية وفعالة. وخلال كل من الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات، قدمت مقترحات حول " رؤية ورسالة المفوضية وخطة عملها للفترة 2004 – 2007" . وتبنت القمة مبدأ " رؤية ورسالة الاتحاد وخطة عمله الاستراتيجية" كوسيلة لتحويل المنظمة الإفريقية القارية إلي آلية دينامية من أجل التنمية والتكامل. وطلبت القمة أيضا وفقا لتأملات الدول الأعضاء أن تقوم المفوضية بتحديد برامجها ذات الأولوية وتقديمها إلي الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي. تمت الاستجابة لهذا الطلب حيث اجتمع المجلس التنفيذي يومي 6-7 ديسمبر 2004 لبحث الميزانية البرنامجية لعام 2004 التي تمت إجازتها فيما بعد وفقاً للتفويض الذي منحه المؤتمر إياه لاعتماد ميزانية التضامن.

وقد ساهمت هذه العملية في توفير منتدى للتبادل الصريح للآراء وتحديد البرامج ذات الأولوية للتوصل إلي توافق في الرأي بشأن الميزانية. وفي نفس الوقت ، تنظر المفوضية بجدية في مصادر بديلة لتمويل أنشطة الاتحاد . ولقد تلقينا مقترحات من الأستاذ عبد الله واد ، رئيس جمهورية السنغال وكذلك من منظمات المجتمع المدني في هذا الخصوص . وتعمل المفوضية بشأن مختلف جوانب هذه المسألة لتقدم مقترحات ملموسة قابلة للتنفيذ إلي القمة القادمة المقرر عقدها في يوليو 2005 وذلك للبحث .

تدرك المفوضية أنه يتعين عليها في السنوات اللاحقة أن تعمل من أجل تحقيق توازن مفيد بين نفقاتها التشغيلية التي تركز علي المرتبات والمصروفات الرأسمالية وتمويل البرامج تعزيزاً لرؤية ورسالة الاتحاد الأفريقي. وستقيس

الشعوب الأفريقية علي مستوي القاعدة إنجازات الاتحاد الأفريقي بما تحدثه برامجنا من أثر علي حياتها. ونسترشد بمفهومنا لضمان التطابق بين التكاليف التشغيلية واحتياجات برامجنا ونحن نواصل العمل بشراكة مع الدول الأعضاء ومجموعتنا الاقتصادية الإقليمية . وفي هذا الصدد، أناشد كافة الدول الأعضاء تقديم مساهماتها في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2005 ودفع متأخرات مساهماتها في الميزانيات السابقة.

بناء القدرات:

خلال الفترة قيد الدراسة ، تركزت جهود المفوضية علي بناء القدرات اللازمة لدعم عملياتها وقامت بعملية تنفيذ مقرر مابوتو بشأن "تعيين عاملين جدد" لمفوضية الاتحاد الأفريقي كما ورد ذلك في المقرر (III) EX.CL/34 ويحتوي العرض الذي قدمته إلي القمة علي تقرير عن عملية التعيين تطرق إلي فريق الخبراء الذي عينته المفوضية مع اختصاصات معينة تم تقديمها إلي لجنة الممثلين الدائمين وقد استكمل فريق الخبراء عمله . وتم تعيين ثلاثة عشر (13) مديراً في يوليو 2004 وياشر أحد عشر (11) منهم مهامهم بحلول 30 نوفمبر 2004 . وعين ثلاثة (3) مديرين آخرين في 11 ديسمبر 2004 إلي جانب 62 مرشحا لمناصب شاغرة في المفوضية بما في ذلك رؤساء مكاتب الاتحاد الأفريقي الخارجية/التمثيلية ، رؤساء الأقسام ، الموظفون الكبار وكذلك موظفون آخرون لمديرية التخطيط وإعداد الميزانيات والمحاسبة والعاملون الفنيون لقسم خدمات المؤتمرات. وتم إصدار رسالات التعيين ونتوقع أن يياشر العاملون الجدد مهامهم بحلول 15 يناير 2005 . ستواصل المفوضية عملية التقييم/التعيين لضمان حصولها علي العاملين المطلوبين . وقد بدأت المرحلة الثالثة من عملية التعيين بإعلان المناصب الشاغرة ومن المتوقع استكمال هذه العملية في مايو 2005* .

قد أحطت علماً بالشكاوي التي رفعتها بعض الدول وعاملو المفوضية عن عملية تعيين العاملين وقد قامت المفوضية بوضع إجراءات وقائية مثل "آلية الالتجاء الخاصة" وفقاً لمقرر مابوتو. وستضمن المفوضية تمكين أي عامل مظلوم من اللجوء إلي هذه الآلية . وهذا ليس مهماً فقط بالنسبة للشفافية ولكنها مسألة تتعلق بحقوق الإنسان وستبذل كل جهد للقيام بهذه المسؤولية بإنصاف وعدالة وموضوعية. لم يتوقع أحد أن يكون الانتقال من الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية إلي مفوضية الاتحاد الأفريقي، مهمة سهلة . وعليه ، فإن عملية تعيين وإعادة نشر أو خفض عدد العاملين هي الأخرى عملية مؤلمة بالنسبة

• بتعيين العاملين ارتفعت حصة العاملين من 110 عاملا من 39 بلدا إلي 163 من 47 بلدا وارتفع عدد العاملات من 29 أي 31ر26% عاملة في حصة عام 2003 إلي 52 ويمثل ذلك 31ر9% من العاملين في حصة عام 2004 بزيادة نسبتها 45ر5% . إن العاملين في عام 2004 أتوا من 47 بلدا وقد ارتفع عدد العاملين من 21 بلداً بما في ذلك 6 بلدان لم يكن لها تمثيل سابق .

للبعض. غير أن فعالية المفوضية هي في نهاية المطاف هي اهتمامنا الرئيسي مع إيلاء عناية خاصة للمساواة بين الجنسين والتمثيل الجغرافي والتوازن الإقليمي .

وضع البرامج وتنفيذ المقررات:

إلى جانب ما سلف ، واصلنا القيام بمسؤولياتنا المتعلقة بوضع البرامج وتنفيذها بالرغم من ندرة مواردنا البشرية والمادية. ويهدف هذا التقرير إلى إعطاء الدول الأعضاء صورة واضحة عن عمل المفوضية خلال الفترة قيد البحث . وكانت قضايا السلام والأمن كما هو متوقع ، من الاهتمامات الملحة بالنسبة للمفوضية. نحن نعمل بجد من أجل تعزيز عناصر هيكل السلم والأمن القاري والتفعيل الكامل لأحكام البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن واستكمال ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك ونواصل أيضاً جهود الإدارة الفعالة لأوضاع النزاعات وتسويتها في جزر القمر ، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، الصحراء الغربية، منطقة أفريقيا الوسطي ، بوروندي ، منطقة البحيرات الكبرى ، إرتريا – إثيوبيا وجنوب السودان. كما تبذل المفوضية جهوداً مضنية بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والشركاء الدوليين الآخرين لإحلال السلام والأمن في كوت ديفوار ، الصومال ، ليبيريا والسودان وخاصة دارفور.

يشكل النزاع في دارفور في الوقت الراهن الشغل الشاغل للمفوضية . وتتطلب المسؤولية الملقاة علي عاتقنا في هذا الصدد، مواجهة ثلاثة تحديات هي:

(1) محادثات أبوجا بين السودانين (2) مراقبة اتفاقية وقف إطلاق النار (3) دعم البعد الإنساني للنزاع وهو الاختبار الحقيقي لفعالية ومصداقية الاتحاد الأفريقي في لعب دور أكثر استباقاً بشأن المسائل التي تخص القارة. تواجه المفوضية هذه التحديات بقوة وتصميم. ولقد قمنا بنشر قوة مراقبة علي الأرض ليتزامن دائماً مع عمليات النشر الدولية. ونقوم أيضاً بإجراء محادثات وساطة معقدة في نفس اللحظة التي نقوم فيها بنشر قواتنا للحيلولة دون تدهور الوضع الأمني والإنساني علي الأرض. لقد سجلنا قدراً من النجاح في المجالين غير أن التحديات لا تزال ماثلة أمامنا في تحقيق النشر الكامل للمراقبين العسكريين ووحدات قوة الحماية. ويتعين علينا أن نعمل بجد لضمان نجاح البعثة الأفريقية في السودان والاستكمال الناجح لمحادثات أبوجا التي يجب أن تستمر حتى العام الجديد . ويحدونا الأمل في أن الأطراف ستتمكن من إستكمال إعلان دارفور للمبادئ حتى نمضي قدماً نحو تسوية النزاع في النهاية.

تتعامل المفوضية أيضاً مع قضايا تتعلق بالإرهاب والألغام الأرضية وتؤمن المفوضية بحزم بأن تهيئة المناخ المواتي للسلام والأمن من شأنها تمكينها من الحفاظ علي قوة الدفع للتعجيل بعملية التكامل الاقتصادي. ويجب أن يتميز هذا المناخ بتعزيز الحكم الجيد من خلال الانتخابات وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

تهتم المفوضية أيضاً وبصورة بالغة بمحنة المشردين داخلياً وضحايا الكوارث الإنسانية . ويتضمن عرضنا إلي هذا المجلس وإلي القمة تقريراً عن وضع القارة مع توصيات بتحسينه . وننظر عن كثب أيضاً إلي جهود زيادة قدرات المتعاملين الأفريقيين علي الاستجابة بطريقة أكثر فعالية للكوارث والمشاكل الإنسانية بما في ذلك فرص إنشاء مركز أفريقي للعمل الإنساني .

لقد واصلنا كذلك عملنا الجاد في مجال الاقتصاد والتجارة والصناعة والبنية التحتية والطاقة والاقتصاد الريفي والزراعة والتكنولوجيا والشؤون الاجتماعية والثقافية والعلاقات الأفريقية العربية والمراجعة الداخلية وأحكام الخدمات القانونية والمعلومات والاتصالات لمساعدة الدول الأعضاء في مواصلة تنفيذ برامجها التنموية.

قد سعينا بنشاط أيضاً لإشراك جميع شرائح المجتمع من خلال إطار تعبئة شعبية لتحقيق أهدافنا. ومن ثم ، تجري التحضيرات علي قدم وساق لإطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بمشاركة نشطة من المجتمع المدني الأفريقي والأفريقيين في المهجر. وكجزء من هذه العملية ، نقدم تعريفاً "بالأفريقيين في المهجر". للبحث من قبل القمة.

ظل "إدماج الجنسين" اهتماماً متواصلاً لنا ونبذل قصارى الجهد لمتابعة تنفيذ الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا وبرتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن المرأة في أفريقيا.

نواصل أيضاً تركيزنا علي قضايا التجارة العالمية والمفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية ، الديون الخارجية ، تعبئة وتنمية الموارد البشرية ، الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ، تنفيذ النيباد وخطط إدماجها في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي.

تنظر المفوضية كذلك وعلي نحو وثيق في المسائل المرتبطة بالمعدلات التفضيلية المطبقة علي مرتبات العاملين في (1) مكتبي بروكسل وجنيف (2) مجلس المستقبل للاتحاد الأفريقي (3) والاقتراح الخاص بفتح مكاتب إقليمية في الأقاليم الجغرافية الخمسة كما أقرت بذلك القمة الأخيرة. وقد عينت المفوضية خبيراً استشارياً لدراسة المعدلات التفضيلية المطبقة في مكتبي بروكسل وجنيف قدم مشروع تقرير في هذا الشأن، تقوم المفوضية ببحثه وتقييمه بغية عرض مقترحات علي اجتماعات المجلس والقمة لدراستها في يوليو 2005 .

بالمثل ، إن المفوضية بصدد إستكمال مقترحات حول مجلس المستقبل وفتح المكاتب الإقليمية في الأقاليم الجغرافية الخمسة لتقديم مقترحات بشأنها للبحث والاعتماد من قبل القمة القادمة.

الخلاصة:

في الختام ، فإن المفوضية واثقة تماماً من أنه مع دعم الدول الأعضاء والشراكة مع مجموعتنا الاقتصادية الإقليمية ، يمكننا تحقيق أهدافنا . إن روح النهضة الأفريقية تملي علينا أن نتعهد بالعمل الشاق والتعاون والتصميم والالتزام برؤية ورسالة الاتحاد الأفريقي وخطته الاستراتيجية للتنفيذ وسوف نتصدي بتصميمنا الجماعي للتحديات التي تواجهنا بجعل القرن الحادي والعشرين قرن إفريقيا حقاً .

البرمجة وإعداد الميزانيات والشؤون المالية والمحاسبة

1- الوضع المالي للمفوضية

- 1- أود أن ألفت إنتباه المجلس إلي الوضع المالي غير المستقر للمفوضية والناجم أساساً عن عدم تمكن أغلبية الدول الأعضاء من دفع مساهماتها نتيجة الصعوبات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها.
- 2- وعليه ، فقد بلغ حجم المتأخرات حتى 31 ديسمبر 2004 ما قيمته 21ر219ر704ر50 دولار أمريكي.
- 3- وهذا يعني أنه حتى 31 ديسمبر 2004 ومع الزيادة في الرواتب والنقص الحاد في الإيرادات ، كانت المفوضية مضطرة إلي السحب من احتياطياتها لتسيير عملها . وفي 31 ديسمبر 2004 ، بلغت هذه الاحتياطيات 00ر000ر9ر000 دولار أمريكي فقط. وما لم تبذل أي الدول الأعضاء الجهود لدفع مساهماتها ، فإن المفوضية ستواجه صعوبات حقيقية للوفاء بالتزاماتها بعد شهر مارس من عام 2005.
- 4- وأود أن أنتهز الفرصة لأشيد بالدول الأعضاء التي دفعت مساهماتها بالكامل وأهنئها علي الجهود المشكورة التي تبذلها من أجل دفع مساهماتها رغم الصعوبات المختلفة . كما أود أن أنتهز الفرصة لأحث الدول الأعضاء التي عليها متأخرات مساهمات علي بذل قصاري جهدها لتسديدها وفقاً لبرنامج الجدولة الذي تم الاتفاق عليه مع المفوضية.

2- ميزانية التضامن

- 5- يسرني أن أشكر لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي اللذين فوضتهما قمة يوليو مهمة دراسة وإجازة ميزانية التضامن التي أعدتها المفوضية علي العمل الذي تم إنجازه . وعليه ، فقد بلغ إجمالي الميزانية المعتمدة 00ر000ر384ر158 دولار أمريكي ، موزعة علي النحو التالي :
 - 00ر000ر63 دولار أمريكي للميزانية التشغيلية التي يتم تمويلها من المساهمات الإلزامية للدول الأعضاء والمحددة وفقاً لجدول المساهمات المعمول بها ؛
 - 00ر000ر384ر95 دولار أمريكي لتمويل البرامج ذات الأولوية ويتم توفيره من المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء .
- 6- أود أن أنتهز هذه الفرصة لأطمئن المجلس بأن المفوضية ستبذل قصارى جهدها لتعبئة المساهمات الإلزامية والطوعية و/أو الخارجة عن الميزانية.

3- مصادر التمويل البديلة للمفوضية:

- 7- تشكل حالياً المساهمات المباشرة من الدول الأعضاء المصدر الرئيسي لتمويل برامج وأنشطة المفوضية. ولكن ، لتمكين المفوضية خاصة والأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي عامة ، من القيام بالمهام التي تسند إليها من قبل الدول الأعضاء علي الوجه المطلوب ، ينبغي اللجوء ، إن عاجلاً أو آجلاً ، إلي مصادر أخرى للتمويل . ولهذا ، تقوم المفوضية بكل ما في وسعها لتنفيذ المقرر 3 11(ii) (XXXVII) AHG/DEC.160 الصادر عن الدورة العادية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقدة في يوليو 2001 بلوساكا ، زامبيا ، وكذلك المقرر الصادر عن الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي المنعقدة في يوليو 2003 في مابوتو ، موزمبيق.
- 8- وعليه ، شرعت المفوضية في إجراء دراسات علي أساس المقترحات التي رفعها الرئيس السنغالي عبد الله واد والمجتمع المدني الأفريقي، من بين أمور أخرى . ومن المفروض أن تسهل المقترحات تعبئة موارد مالية كافية ودائمة . وتود المفوضية أن ترفع هذه المقترحات إلي أجهزة صنع القرار في أقرب وقت ممكن وذلك لتبدي رأيها فيها تمهيداً لوضعها قيد التنفيذ ابتداء من عام 2007 .
- 9- طلب من الدول الأعضاء اتخاذ قرار سياسي يمكن المفوضية من الحصول علي الموارد اللازمة لتسيير عملها.

4- تحسين الإدارة المالية والمحاسبية للمفوضية :

- 10- عملاً بالمقرر (II) EX.CL/DEC.2 بشأن تقرير مجلس مراجعي الحسابات الخارجيين عن السنة المالية 2001-2002 والخاص بمراجعة نظام المفوضية المالي والمحاسبي الصادر عن الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي المنعقدة في مارس 2003 بإنجمينا ، اتخذت المفوضية جميع الإجراءات اللازمة للقيام بهذه المهمة.
- 11- وستقوم المفوضية بعد اعتماد تقرير مكتب إيرنسييت ويونج الخاص بمراجعة النظام المالي والمحاسبي للمفوضية، واعتماد الانتمانات اللازمة لتنفيذ التوصيات المتضمنة في التقرير علي وجه الخصوص، بكل ما في وسعها ليس فقط لتحديث نظامها المالي والمحاسبي ولكن أيضاً لضمان تعزيز قدرتها علي القيام بالمهام التي تسندها إليها الدول الأعضاء.

عملية التعيين

12- يذكر المجلس أنه خلال دورته العادية الثالثة المنعقدة في مابوتو ،
موزمبيق من 4-8 يوليو 2003 ، كلف المفوضية بموجب مقرره
(III) EX.CL/DEC.34 بما يلي :

(1) إجراء تقييم للعاملين الحاليين وتوظيفهم في الهيكل الجديد
بدءاً بالفئة المهنية علي أن تتولي عملية التقييم شركة
مستقلة ذات كفاءة لها إلمام بالمسائل الأفريقية.

(2) إنشاء آلية التجاء خاصة تنظر في الشكاوي والمناشدات
في حدود إطار زمني معين قبل رفعها إلي المحكمة
الإدارية.

(3) تحديد اختصاصات محددة وواضحة للشركة المستقلة
بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين لتوجيهها في تقييمها
للعاملين.

(4) تعيين عاملين جدد للمفوضية.

13- قرر المجلس أيضا أن تستكمل العملية في غضون ستة أشهر اعتبارا
من يوليو 2003 .

14- في تنفيذ المقرر ، واجهت المفوضية صعوبات فنية وسياسية وكان
هناك تأخير في الالتزام بالإطار الزمني المنصوص عليه وذلك من
أجل إعداد وتخطيط أفضل لهذه الأنشطة.

15- وبعد ذلك ، واصلت المفوضية عملها كما يلي :
1 (تقديم الاختصاصات لهيئة دولية مستقلة لتعيين العاملين علي
المستوي الإداري .

(2) تعيين هيئة دولية مستقلة مكونة من خبراء من الدول الأعضاء.
وأخذت في الاعتبار مبادئ التمثيل الجغرافي وتمثيل الجنسين
كذلك. وفي القيام بالعملية ، تبنت المفوضية أسلوب الغرفتين حيث
يتم إجراء المقابلات للمناصب الجديدة جنبا إلى جنب مع تقييم
العاملين الحاليين.

(3) رأت المفوضية أنه يجب الإعلان أولا عن المناصب علي
المستوي الإداري. وعليه ، تم إعلان 15 منصب مدير وفقاً لما
ورد في هيكل مابوتو في 31 ديسمبر 2003 . وبعد المقابلات
التي أجرتها الهيئة والمداولات اللاحقة، عين 13 مديرا في يوليو
2004 وعين 3 مديرين فقط في ديسمبر 2004 ويتوقع أن
يباشروا مهامهم بحلول 15 يناير 2005. وحتى يومنا هذا ، وعلي
مستوي المديریات ، فإن منصب مدير خدمات المؤتمرات هو
وحده الذي لم يتم شغله بعد.

(4) في خطوة ثانية للعملية ، أعلنت المفوضية عن 72 منصباً شاغراً بما في ذلك مناصب رؤساء المكاتب الخارجية، رؤساء الأقسام ، الموظفون الكبار في مختلف الإدارات والموظفون في مديرية البرمجة وإعداد الميزانيات والشؤون المالية والمحاسبة والعاملون الفنيون في مديرية المؤتمرات (مراجعون ، مترجمون تحريريون وفوريون ومصححو مسودات) كان هناك 62 مرشحاً ناجحاً من بينهم 13 مرشحاً داخلياً . وقد أصدرت رسالات التعيين ويتوقع أن يباشر المعينون الجدد مهامهم بحلول 15 يناير 2005 .

(5) تتكون المرحلة الثالثة من عملية التعيين من إعلان 13 منصباً شاغراً ويتوقع استلام الطلبات من المرشحين الخارجيين والداخليين بحلول 31 يناير وستتم التعيينات وفقاً للإجراءات المتبعة .

16- تود المفوضية أن تواصل عملية التعيين /التقييم لبقية العاملين فورما يتم الانتهاء من توفير العدد المطلوب علي المستوى الإداري وأنا مسرور بأن أذكر أن عملية التعيين قد تمت بشفافية وأن المعايير المتفق عليها بما في ذلك المؤهلات والتمثيل الجغرافي وتوازن نوع الجنس قد طبقت بدقة.

17- بهذه التعيينات ، تم تحسين مستوى تعيين عاملي المفوضية إلي حد كبير . وتدل مقارنة الوضع بين سبتمبر 2003 والآن علي أن عدد العاملين في حصة سبتمبر 2003 قد ارتفع من 110 (من 39 بلداً) إلي 163 من 47 بلداً . بالإضافة إلي ذلك ، ارتفع عدد العملات من 29 إلي 36ر26% في حصة عام 2003 إلي 52 أي 90ر31 في حصة عام 2004 أي زيادة نسبتها 54ر5% وقبل ذلك لم تكن 14 بلداً ممثلة .

18- فالعاملون في عام 2004 أتوا من 47 بلداً وقد ازداد عدد العاملين بالنسبة ل 21 بلداً وأصبح هناك عاملون يمثلون 6 بلدان لم يكن لها تمثيل في عام 2003 . أما البلدان الستة فهي التي كانت خاضعة للعقوبات . ومع أن العملية لم تكتمل بعد ، من المشجع أن يدرك أن المفوضية قد أحرزت تقدماً كبيراً في عملية التعيين وهذا تأكيد لتصميم قيادة المفوضية علي تعزيز قدرتها من حيث الموارد البشرية.

19- أود أن أعرب عن تقديري للدول الأعضاء علي دعمها المتواصل لهذه الإنجازات . وإنني أدرك أن بعض الدول الأعضاء وبعض الموظفين قد أعربوا عن شكواهم وقلقهم إزاء العملية وبودي أن أوضح أن المفوضية بصدد تنفيذ إجراء حمائي بإنشاء آلية الالتجاء الخاصة التي ينص عليها مقرر مابوتو وتتخذ جميع الخطوات علي مستوى المفوضية لتقديم الإطار التشغيلي لهذه الآلية للبحث وكذلك تشكيلة ونطاق مسؤوليات الآلية.

السلم والأمن

أولاً - مقدمة:

20- خلال الفترة موضع الدراسة ، واصلت المفوضية تنفيذ مقررات قمة يوليو 2004 المنعقدة في أديس أبابا وقرارات الأجهزة المختصة الأخرى للاتحاد الأفريقي . وقامت المفوضية بسلسلة من الأنشطة الرامية إلى تعزيز فعالية الهيكل الفكري للسلام والأمن مع تأكيد خاص علي تفعيل البروتوكول المؤسس للسلم والأمن واستكمال تفاصيل ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك.

ثانياً - إنشاء هيكل قاري للسلم والأمن:

21- كان إنشاء مجلس السلم والأمن نقطة مهمة في جهود الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي حتى يصبح السلم والأمن أساس التعاون والتنمية في القارة. غير أن نجاحها سيكون وقفا علي ما تقوم به كل دولة عضو لتعزيز السلام والأمن داخل حدودها الوطنية وداخل كتلتها الإقليمية الفرعية. وعليه، يجب النظر إلي مجلس السلم والأمن علي أنه قمة هيكل الأمن القاري الفرعي الذي يرتبط بالعلاقات والهيكل المماثلة التي تعمل تحته علي مستوي الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية الفرعية .

أ) تفعيل البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن:

22- في هذا السياق ، استثمرت المفوضية جهودا جبارة في تشجيع الدول الأعضاء علي الانضمام إلي البروتوكول المؤسس لمجلس السلم والأمن والتصديق عليه. وحتى وقت رفع هذا التقرير إليكم ، وقعت 48 دولة عضواً عليه وصدقت عليه 37 فقط. بودي ، مرة أخرى ، أن أجدد ندائي إلي الدول الأعضاء التي لم تتخذ الإجراءات اللازمة لتصبح أطرافاً في هذا البروتوكول الهام ، أن تقوم بذلك .

23- من جانبها ، ستقوم المفوضية في الأشهر القادمة بمضاعفة جهودها لتوفير دعم أكثر فعالية لمجلس السلم والأمن بما في ذلك ، كمسألة ذات أولوية ، إنشاء أمانة لمجلس السلم والأمن. وستسعي المفوضية أيضاً إلي إنشاء هيكل دعم أخرى ينص عليها البروتوكول ومنها أ (هيئة الحكماء ب) النظام القاري للإنذار المبكر ج) والقوة الأفريقية الجاهزة . وفي الحقيقة ، فإن المفوضية بصدد إنشاء وحدة تخطيط للقوة الأفريقية الجاهزة. وتتوخي أيضاً مساعدة الأقاليم في إنشاء وحدات تخطيط مماثلة لإنشاء القوات الإقليمية. ومن شأن ذلك تعزيز التنسيق بين الأقاليم وأمانة مجلس السلم والأمن.

24- أما الصعاب الرئيسية التي تعترض جهود المفوضية في هذا المضمار فتتمثل في الموارد البشرية. وتتم معالجة هذه الصعاب بعملية التعيين الجارية التي يتطلب استكمالها بعض الوقت. وفي نفس الوقت ، ستواصل المفوضية العمل باستخدام الموارد المحدودة تحت تصرفها وتبذل الجهود لتقوية هيكلها. إن عمليات دعم السلام الحالية في بوروندي ودارفور لدليل علي هذا التصميم ونود أن نعرب عن تقديرنا للدعم والمعونة السخية من

شركائنا في هذا الصدد وخاصة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

(ب) ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك:

25- لقد تمت مناقشة ميثاق عدم الاعتداء والدفاع المشترك خلال الدورة العادية الثالثة للمؤتمر في يوليو 2004 . ولإحراز التقدم في هذا الشأن، قرر المؤتمر إنشاء لجنة مكونة من رؤساء الدول والحكومات لتحديد الطريقة التي يمكن بها للاتحاد الأفريقي كمنظمة ، بلوغ هدف الدفاع والأمن المشتركين . وعليه، قامت المفوضية بتجميع وتقديم هذه الوثائق إلي أعضاء اللجنة . وبعد مزيد من المشاورات مع رئيس اللجنة ، الرئيس جون كوفور ، رئيس غانا، من المقرر عقد الاجتماع الأول للجنة في شهر يناير 2005 .

ثالثاً- تطورات أوضاع النزاعات:

26- منذ يوليو 2004 ، تم إحراز تقدم ملحوظ في إدارة مختلف أوضاع النزاعات في القارة. فقد كان هناك تقدم واضح في أوضاع نزاعات معينة غير أن حل البعض ظل متعذراً .

27- في جزر القمر ، تواجه عملية المصالحة حالياً مشاكل صعبة إثر الخلاف بين الاتحاد والجزر المستقلة ذاتياً حول اقتسام السلطة والعلاقات الشائكة بين السلطات التنفيذية والتشريعية. إن عدم التوصل هذا إلي توافق في الرأي ، يمكن أن يقوض فرص تعبئة المانحين للمساهمة في العملية. كما أن هناك حاجة ماسة إلي تعزيز جهود المانحين للمساهمة في العملية. وهناك حاجة ماسة كذلك إلي تعزيز جهود بلدان المنطقة وترويكالات الاتحاد الأفريقي للحفاظ علي مكاسب عملية المصالحة. ومن الضروري أيضاً أن تبدي الأطراف القمرية روح المشاورة والأخذ والعطاء وذلك بالالتزام بروح ونص الدستور.

28- بالنسبة لعملية السلام في الصومال ، فإنها سجلت بعض المكاسب بما في ذلك الاختتام الناجح لمؤتمر المصالحة الصومالية الوطنية في أكتوبر 2004 . وعليه ، أود أن استرعي الانتباه إلي العديد من التحديات التي تواجه البرلمان الاتحادي الانتقالي ورئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية ، عبد الله يوسف أحمد في هذه المرحلة الانتقالية للصومال. وتشمل هذه التحديات نقل الحكومة من كينيا إلي الصومال واستتباب الوضع الأمني في البلد وبدء عملية المصالحة بين القادة السياسيين وعلي مستوى القاعدة. وعلي الاتحاد الأفريقي الذي قدم الدعم لعملية السلام أن يلعب دوراً رائداً الآن وخاصة فيما يتعلق بالاستقرار وتدريب القوات الأمنية الجديدة

للسومال. وفي هذا الصدد ، ولتنفيذ المقررات ذات الصلة لمجلس السلم والأمن ، اتخذت المفوضية خطوات تمهيدية لنشر بعثة لدعم السلام بما في ذلك عقد اجتماع لخبراء الأمن والخبراء العسكريين في منتصف ديسمبر 2004 في نيروبي بغية المساعدة علي صياغة مقترحات للبحث من قبل لجنة الممثلين الدائمين.

29- إن الوضع علي الحدود المشتركة بين إثيوبيا وإرتريا قد ظل هادئاً وإن كان هناك توتر مستمر بين الطرفين . وقد لاحت في الأفق أمارة تحرك في عملية السلام عندما قدم رئيس وزراء إثيوبيا ، ملس زيناوي مقترحاً مكوناً من نقاط قدمت إلي مجلس ممثلي الشعب في 25 نوفمبر 2004 . وتشمل هذه النقاط ما يلي : قبول قرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإرتريا الصادر في إبريل 2002 ، من حيث المبدأ ، وتعيين موظفي الاتصال الميدانيين للعمل مع لجنة الحدود بشأن عملية ترسيم الحدود وبغية تنفيذ قرار لجنة الحدود والالتزام بالشروع الفوري في الحوار. وقد رحبت بمقترح السلام كمنظور مشجع لجهود وتعزيز إحلال سلام دائم بين إثيوبيا وإرتريا . غير أن إرتريا قد رفضت المقترح قائلة إنه يتعين علي إثيوبيا قبول قرار لجنة الحدود بحذافيره .

30- إن التحدي هو كيف يمكننا إقناع الطرفين بالشروع في حوار إيجابي لدفع عملية السلام إلي الأمام. وفي هذا الصدد ، يجب أن يواصل الاتحاد الأفريقي مساعدة الطرفين علي بدء حوار بناء من أجل تنفيذ قرار لجنة الحدود بين إثيوبيا وإرتريا وتطبيع العلاقات بينهما.

31- لقد ظلت الأزمة الأمنية والإنسانية في منطقة دارفور السودانية في مقدمة إهتمامات المفوضية وهي بمثابة تحد سياسي وعسكري وإنساني هام أمام منظمنا وقد قبلنا ، بمساعدة من شركائنا ، الاتحاد الأوروبي ، الولايات المتحدة والآخرين ، مسئولية إحلال السلام لسكان دارفور خاصة وشعب السودان عامة. خلال الفترة التي يغطيها التقرير، لا سيما منذ نوفمبر من السنة الماضية، تدهور الوضع الأمني في جنوب وشمال دارفور تدهوراً شديداً وازدادت الهجمات التي تقوم بها عناصر حركة تحرير السودان بما في ذلك تلك التي تشن ضد مراكز الشرطة ونهب الماشية واختطاف الفرق التابعة للمنظمات غير الحكومية ونصب الكمائن لها. كما أدت الأعمال التي تقوم بها حكومة السودان أيضاً إلي حالات الانتهاكات المتزايدة لوقف إطلاق النار . ففي بداية ديسمبر، قامت حكومة السودان بذريعة حملة تطهير الطرق من "العناصر المجرمة" ، بعملية عسكرية واسعة النطاق أدت إلي إحراق عدة قري وتشريد الألوف من المدنيين الأبرياء . علاوة علي ذلك ، واصلت المليشيات المسلحة هجماتها ضد المدنيين . وعليه ، فإن تحسين الوضع الأمني الذي كان متوقفاً بعد توقيع البروتوكولين حول القضايا الأمنية والإنسانية ، لم يتحقق.

- 32- إثر صدور قرار مجلس السلم والأمن في 20 أكتوبر 2004 ، بذلت جهود مضنية لاستكمال نشر البعثة الأفريقية المعززة في السودان وقوامها المصرح بها 3203 وفي الوقت الراهن، يبلغ قوام البعثة حوالي 1001 رجل في ستة قطاعات . وقد بدأت البعثة مرافقة القوافل الإنسانية بالإضافة إلي المهام العادية المتمثلة في مراقبة انتهاكات وقف إطلاق النار والتحقيق فيها في بعض المناطق وتوفر البعثة في بعض المناطق ، الحماية للمدنيين الذين يتعرضون للهجمات.
- 33- علاوة علي ذلك ، تتواصل الجهود لإيجاد حل سياسي في إطار محادثات السلام بين السودانين حول الأزمة في دارفور . وكما أشرنا إلي ذلك ، قامت الأطراف في 9 نوفمبر 2004 خلال الجولة الثالثة من المحادثات بالتوقيع علي البروتوكولين الخاصين بالمسائل الإنسانية والأمنية. وأجرت المناقشات حول مشروع إعلان المبادئ في أبوجا. غير أنه في وجه النشاط العسكري علي الأرض، لم يتم إحراز أي تقدم. وسيتم استئناف المحادثات في يناير 2005 .
- 34- وأخيراً، لا بد من أن تؤكد علي حاجة الأطراف للوفاء التام بالتزاماتها. إن عمليات الخرق المتواصلة لوقف إطلاق النار والهجمات المتواصلة علي المدنيين أمر لا يمكن قبوله . وعلي الاتحاد الأفريقي وبصورة قاطعة أن يدين كل أولئك الذين يعرقلون الجهود الجارية . كما ينبغي علي مجلس الأمن الدولي أن يتحمل مسؤولياته كاملة بمحاسبة الأطراف المعنية إزاء ما تقوم به من أعمال.
- 35- إن المفاوضات التي تقودها الإيجاد في كينيا تشكل أملاً كبيراً في التوصل إلي تسوية سلمية للحرب الدائرة في جنوب السودان منذ 21 عاماً بين حكومة السودان والجيش / الحركة الشعبية لتحرير السودان . ومن المتوقع أن يوقع الطرفان علي اتفاقية شاملة للسلام خلال الأسابيع الأولي من العام الجديد.
- 36- وفي إطار احتمالات التوقيع علي الاتفاقية الشاملة للسلام، فإن الاتحاد الأفريقي الذي يشترك في عملية المفاوضات ، قد بدأ في اتخاذ خطوات من شأنها الإسهام في عملية إعادة البناء لمرحلة ما بعد الحرب إن هذه الجهود وغيرها من جهود أكبر للمجتمع الدولي ينبغي تكثيفها لدعم ما تم إنجازه. ومما لا شك فيه أن المرحلة التي ستعقب التوقيع علي الاتفاقية الشاملة للسلام ستكون فترة مليئة بالتحديات لكل من الحكومة السودانية والشعب السوداني إذ أنهم سوف يبدأون الانخراط في عملية إعادة أعمار بلدهم إثر سنوات من النزاع المدمر.
- 37- في بوروندي، نجد أن الجهود المضنية التي قامت بها مبادرة السلام الإقليمية وبدعم من المجتمع الدولي ، قد مهدت الطريق للتقدم الكبير الذي سيتم إحرازه . وقد تم البدء بالبرنامج القومي لنزع السلاح ، وإعادة التوطين، والدمج . إضافة إلي ذلك هنالك ترتيبات يتم القيام بها من أجل

- إجراء سلسلة من الانتخابات : تنظيم استفتاء لإقرار الدستور الجديد في يناير 2005 وإجراء الانتخابات الرئاسية في إبريل 2005 .
- 38- وفي هذا الإطار ، ينبغي حشد كافة الجهود لدعم التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن وذلك حتى تكتمل عملية المصالحة بنجاح. ومن أجل ذلك لابد من المحافظة علي التلاحم الراهن حول أهداف الانتقال والمبادئ المضمنة فيها . كما ينبغي تكثيف تعبئة المجتمع الدولي لمواصلة جهود دعمه للأطراف البوروندية بما في ذلك إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي للبلاد. كما ينبغي ، في نفس الوقت بذل كافة الجهود حتى لا تضر التهديدات التي تثيرها جبهة التحرير الوطنية (أقاثون رواس باليهوتوم)، بالعملية الحالية لإجراء الانتخابات المقبلة.
- 39- في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بيننا وبين الانتخابات المزمع إجراؤها من أجل الانتقال السياسي ستة أشهر. وقد تم إحراز تقدم كبير من أجل استعادة السلام والاستقرار. وتتضمن الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الصدد العديد من قوانين الانتخابات وإستمرار عملية الدمج في الجيش الوطني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وكذلك سلاسة سير عمل الهياكل الانتقالية إضافة إلي الرؤى المشتركة من أجل الأهداف المحددة.
- 40- هنالك الكثير من العقبات التي ينبغي التغلب عليها قبل التاريخ المحدد وهو يونيو 2005 وتشمل هذه التحديات ، من بين جملة أمور أخرى، إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء القطر وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج والاستيعاب في الجيش والتطبيق الفاعل لعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل والدمج والتوطين المنصوص عليها في اتفاقية لوساكا وتحييد القوات غير المرتبطة والمجموعات المسلحة التي تعمل بصورة أساسية في مركز إيتوري وتعبئة الموارد الطبيعية الضرورية لتنظيم انتخابات ذات مصداقية تتسم بالشفافية. وفي ذات الوقت ، من الأفضل العمل من أجل تخفيف حدة التوتر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحسين العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وذلك ، من بين جملة أمور أخرى ، بالإسراع بإنشاء آلية التقييم المشتركة التي اتفق عليها البلدان في سبتمبر الماضي وإعادة بناء الثقة مع الدول المجاورة . ونسبة لعدم اتخاذ إجراء حاسم من قبل المجتمع الدولي ، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي للمساعدة في التغلب علي هذه التحديات ، فهناك خطورة حقيقية لإلحاق الأضرار بما تحقق من إنجازات حتى الآن.
- 41- إن الجهود التي تم بذلها لإنجاح إكمال عمليات السلام الجارية في إقليم البحيرات الكبرى ، ينبغي دعمها بمعالجة عالمية تأخذ في الاعتبار البعد الإقليمي للنزاعات في الإقليم . وأود أن أوضح في هذا الصدد أن المرحلة الأولى من التحضير للمؤتمر الدولي حول إقليم البحيرات الكبرى قد انتهت في 20 نوفمبر 2004 في دار السلام وذلك بالتوقيع علي "إعلان السلام والأمن والديمقراطية والتنمية" ويفتح هذا الإعلان المرحلة الثانية

عملية المؤتمر لتنتقل إلى نهايتها بعقد القمة الثانية بنيروبي في نوفمبر 2005 والتي من المتوقع أن تقر البروتوكولات وبرامج العمل والتي سوف تشكل مع إعلان دار السلام، معاهدة للأمن والسلام والاستقرار والتنمية في إقليم البحيرات الكبرى.

42- إن الاتحاد الأفريقي الذي أسهم في المرحلة الأولى من العملية ينبغي أن يشارك أكثر في الجهود الجارية. وفي هذا الصدد ، فإنني أنوي بصفة أساسية دعم مكتب الاتصال بنيروبي .

43- تواصل المفوضية متابعة التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى علي ضوء إعلان لومي حول التغييرات غير الدستورية وقد تم إقرار النصوص الأساسية وتمت الموافقة علي الدستور في نهاية الاستفتاء الدستوري في 5 ديسمبر 2004 كما تم تقديم الترشيحات للانتخابات الرئاسية والتشريعية المزمع إجراؤها في فبراير 2005 . وقد قامت المفوضية من جانبها بتقديم الدعم السياسي والعون المالي للقوات متعددة الجنسيات للمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا وذلك في إطار تسهيلات دعم السلام التي خصصها الاتحاد الأوروبي استجابة لرسالة الرئيس الحاج عمر بونغو أوندمبا في يونيو 2004 . ويجدر بنا أن نذكر أن تفويض القوات متعددة الجنسيات للمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا كان يهدف إلي دعم العملية الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى.

44- ونسبة للمرحلة الراهنة الحرجة للعملية الانتقالية ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للظروف التي يتم فيها الإعداد للانتخابات القادمة وذلك من أجل ضمان قبول جميع الأطراف للنتائج وإسهامها في تحسين الوضع الاقتصادي الذي يعتبر حيوياً علي المدى الطويل للاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

45- واصلت المفوضية رصدتها للتطورات في غينيا الاستوائية وخاصة محاكمة المرتزقة المتهمين والذين تم اعتقالهم في المحاولة الانقلابية التي تم إبطالها في مارس 2004 . وقد بدأت مداوات المحكمة في 23 أغسطس 2004 وانتهت في 26 نوفمبر 2004 . وتم إصدار الحكم بسجن جميع أولئك المتهمين بسنوات عديدة عدا مواطنين من غينيا الاستوائية وثلاثة آخرين من جنوب أفريقيا. وقد صدر أمر دولي باعتقال سبعة عشر (17) شخصاً آخرين.

46- لقد تدهور الوضع بصورة خطيرة خلال الأشهر الماضية في كوت ديفوار . وقد فوض الرئيس أوليسجون أوباسانجو ، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، إثر استئناف الاقتتال في نوفمبر 2004 ، الرئيس ثابو مبيكي ، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا للتوسط بين الأطراف المعنية من أجل التوصل إلي حل سلمي للأزمة. وقد أجري الرئيس مبيكي ، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ، مشاورات مع الأطراف العاجية في كوت

ديفوار وفي جنوب أفريقيا. وفي خلال المشاورات، أكد من جديد علي ضرورة تنفيذ اتفاقيات ليناس ماركوسيس، وأكرا خاصة بتبني الإصلاحات التشريعية وإكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج وسير عمل الحكومة بفعالية من أجل ضمان الأمن لمواطنيها وإعادة مناخ الثقة واستعادة الأمن والاستقرار إلي ربوع البلاد وأيضاً الخدمات الاجتماعية وإعادة نشر الجهاز الإداري ليغطي كافة أراضي القطر. وفي الوقت الذي تم فيه إكمال هذا التقرير، كانت الاستعدادات تجري لعقد اجتماع لمجلس السلم والأمن في 10 يناير 2005 علي مستوى رؤساء الدول والحكومات وذلك من أجل النظر في الوضع في كوت ديفوار علي ضوء النتائج التي كان قد توصل إليها الرئيس مبيكي في الميدان ومن أجل استعادة السلام الدائم في تلك البلاد.

-47

إن الوضع في كوت ديفوار وآثاره علي الاستقرار الإقليمي يفرض علي الاتحاد الأفريقي أن يمارس كل الضغوط الضرورية علي الأطراف العاجية لتفي بالتزاماتها وتتعاون دون أي تحفظ مع الرئيس مبيكي في جهود الوساطة التي يقوم بها كما ينبغي علي الاتحاد الأفريقي أن يتخذ تدابير محددة لضمان التزام الدول الأعضاء بصورة حازمة بحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن للأمم المتحدة ، بقراره رقم 1572 (2004).

-48

وفي ليبيريا ، مهد تنفيذ الاتفاقية الشاملة للسلام في أغسطس 2003 الطريق لإحراز تقدم ملموس وذلك رغم بعض التطورات المحبطة . وفي هذا الصدد، فإن إكمال عملية التسريح ونزع السلاح من أكثر من 10000 مقاتل وأتباعهم في بداية نوفمبر 2004 وتفكيك وحدات القيادة العسكرية وهيكل الحكومة السابقة لشارلس تايلور "وحركة الليبيريين متحدون للمصالحة والتنمية" والحركة من أجل المساواة والديمقراطية في ليبيريا هي علامات مميزة للتقدم الذي تم إحرازه في عملية حفظ السلام في ليبيريا ، إلا أنه رغم هذا وكما أكد ذلك مبعوثي الخاص إلي ليبيريا السيد ر. العمامرة ، خلال زيارته إلي منروفيا في بداية ديسمبر ، فإن العملية الجارية تواجهها الكثير من المصاعب كما تشهد بذلك المشاكل الهيكلية للحكم والتي تضعف بصفة خاصة مقدرة الدولة علي إجراء الإصلاحات الضرورية إضافة إلي أحداث العنف التي وقعت في منروفيا في أكتوبر 2004 .

-49

وعليه ، فإن العملية الجارية الآن ينبغي دعمها كمسألة عاجلة ، خاصة وأن عام 2005 سوف يكون عاماً حاسماً لليبيريا حيث أنه من المزمع إجراء الانتخابات في أكتوبر القادم . ومن بين التدابير الأخرى ، ينبغي بذل الجهود من أجل توفير الدعم الضروري لإصلاح قطاع الأمن وتخفيف مديونية ليبيريا وتحسين مستوى الحكم بإجراءات مركزية تماماً.

- 50- وفي غينيا بيساو ، لا يزال الوضع خطيراً كما يدل علي ذلك تمرد 6 أكتوبر 2004 . وإنني أنوي إيفاد مبعوثي الخاص بعد مدة وجيزة إلي بيساو لتقييم الوضع. كما أن المفوضية تنوي الإسهام في الجهود المبذولة لتنظيم سلس للانتخابات الرئاسية في مارس 2005 لأن من شأن ذلك استعادة النظام الدستوري .
- 51- تمت إحاطة قمة يوليو بتطورات عملية السلام في الصحراء الغربية وذلك بتقديم مبادرة السلام الأخيرة إلي الأطراف المعنية والتي قدمها السيد جيمس بيكر ، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للصحراء الغربية آنذاك وقد وافقت علي مبادرة بيكر كل من جبهة تحرير الصحراء الغربية (البوليساريو) والجزائر وإحدي الدول المجاورة المهتمة بالموضوع والتي أيدت الخطة. إلا أنه من الناحية الأخرى، ما زالت المملكة المغربية ترفض الخطة.
- 52- وإزاء هذه الخلفية السالبة ، أتخذ مجلس الأمن للأمم المتحدة في أكتوبر الماضي القرار رقم 1570 الذي ينص ، من بين جملة أمور أخرى، علي تمديد فترة بعثة الأمم المتحدة إلي الصحراء الغربية كما كرر التزامه بمساعدة الأطراف المعنية للتوصل إلي حل سياسي مقبول لها جميعاً من شأنه أن يمكن شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره. وقد طلب مجلس الأمن إلي الأطراف المعنية وإلي دول المنطقة أن تتعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق التقدم في عملية السلام. وفي هذا الصدد ، فإن الاتحاد الأفريقي سوف يقدم كل دعمه للجهود التي تهدف إلي إيجاد حل دائم للنزاع ، حل يرتكز علي قرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة والجمعية العامة ويعطي الحق لشعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره.

رابعا- مسائل أخرى تتعلق بالسلم والأمن

- 53- بالإضافة إلي الجهود التي تم بذلها من أجل القضاء علي النزاعات واجتثاثها من جذورها ، فإن المفوضية قد شاركت بفاعلية في معالجة بعض المواضيع الأخرى ذات الصلة مثل الإرهاب ومكافحة الألغام المضادة للأفراد .
- 54- وفيما يتعلق بالإرهاب، فإن المفوضية قد قامت بنشاطين متميزين خلال الفترة قيد النظر هما: عقد الاجتماع الحكومي الثاني لكبار المفوضين، يومي 13-14 أكتوبر 2004 والذي أقر "إعلان طريق المضي قدماً"، وافتتاح المركز الأفريقي للأبحاث والدراسات الخاصة بالإرهاب في الجزائر في 13 أكتوبر 2004 .
- 55- من الواضح أن اجتماع الجزائر قد شكل خطوة جديدة في جهود القارة لمكافحة الإرهاب . وحالياً، فإن التحدي الذي يواجه الاتحاد الأفريقي هو ضمان متابعة فاعلة للإعلان المذكور أعلاه وتفعيل المركز الأفريقي

للأبحاث والدراسات الخاصة بالإرهاب وخاصة مده بالموارد البشرية والمالية الضرورية.

56- إن انتشار الألغام المضادة للأفراد في أفريقيا وآثارها ، يعتبر من المسائل المثيرة للقلق في الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد وفي إطار الإعداد للمؤتمر الأول حول استعراض الاتفاقية الخاصة بحظر واستخدام وتخزين وإنتاج وتحويل وكذلك تدمير الألغام المضادة للأفراد (اتفاقية أتاوا)، فقد عقدت المفوضية المؤتمر الثاني للخبراء الأفريقيين بشأن الألغام المضادة للأفراد في أديس أبابا من 15-17 سبتمبر 2004 وقد أقر المؤتمر موقفاً موحداً يركز علي ضرورة تعميم تنفيذ اتفاقية أتاوا في جميع أرجاء أفريقيا (ثلاث دول أعضاء فقط هي غير أطراف في هذه الوثيقة) كما أقر توطيد التعاون فيما بين الدول الأفريقية ودعم قدرة القارة علي إزالة الألغام ومساعدة الضحايا وتعبئة موارد أكثر لمساعدة الدول المتضررة.

57- لقد تم عرض الموقف الموحد علي مؤتمر المراجعة المنعقد في نيروبي من 25 نوفمبر - 3 ديسمبر 2004 - وأقر المؤتمر إعلاناً وخطة عمل للسنوات الخمس القادمة. وسوف تتركز جهود المفوضية خلال السنوات القادمة علي تطبيق خطة العمل والموقف الموحد.

الشؤون السياسية:

58- تركزت أنشطة المفوضية فيما يتعلق بالمسائل السياسية خلال الفترة قيد النظر علي ترقية وتحقيق القيم المتعلقة بالحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون ومعالجة مشاكل ضحايا الطوارئ الإنسانية وبناء وتعزيد البرلمان الأفريقي.

الانتخابات والحكم والديمقراطية:

- 59- بناء علي إعلان عام 2000 حول الاستجابة للتغيرات غير الدستورية (إعلان لومي) ، يؤكد منطوق القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي علي المشاركة الشعبية كشرط من شروط التنمية. وبموجب إعلان دوربان يوليو 2002 حول مبادئ الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا EX.CL.DEC.124 (V) ، فإن المفوضية قد عملت علي التأكد من أن الحكومات تتبثق عن رغبة الشعوب وأنه يتم التعبير عن ذلك بواسطة انتخابات حرة تتسم بالشفافية وذلك حتى يتم حكم أفريقيا حكماً ديمقراطياً.
- 60- ومن أجل ذلك، فإن الاتحاد الأفريقي قد قام بإرسال بعثات لمراقبة الانتخابات في تونس وبوتسوانا في أكتوبر 2004 وفي ناميبيا في نوفمبر 2004 وفي موزمبيق ديسمبر 2004 وكانت النتائج التي خرجت بها هذه البعثات في عمومها إيجابية. فقد تم إجراء الانتخابات في ظروف أمانة وسلمية وكانت عادلة وحررة بصفة عامة كما كانت للنتائج مصداقيتها وكانت مقبولة لدي المعارضة السياسية. وقد مهد إجراؤها بصورة سلسلة الطريق للخلافة السياسية السلسلة والانتقال السلمي. ورغم ذلك، فإن الانتخابات لم تكن خالية من المآخذ وبالتالي فقد تقدمت فرق المراقبة للاتحاد الأفريقي ببعض التوصيات التي قد تساعد سلطات الانتخابات في تحسين الأداء وتقوية نظام الانتقال الديمقراطي السياسي في مختلف الدول. ورغم تنوع المتطلبات في مختلف البلدان المعنية إلا أنها تضمنت مقترحات لتعديل قوانين الانتخابات وتكثيف تدريب موظفي الانتخابات وخلق بيئة تمكن مختلف المتنافسين من لعب أدوارهم وتحسين الإجراءات الخاصة بسجل الناخبين الخ.
- 61- وكجزء من هذه العملية، فقد تمكنت المفوضية من إكمال دراسة الجدوى الخاصة بصندوق المساعدة الانتخابية ومن عقد اجتماع للخبراء القانونيين من الدول الأعضاء لصياغة ميثاق الانتخابات والديمقراطية والحكم كما نص علي ذلك مقرر المجلس التنفيذي (V) EX.CL/DEC.124 وقد أثر ضعف الموارد البشرية سلباً علي التقدم في هذا المجال بيد أن العمل لازال مستمراً كما أن المفوضية جادة في صياغة الميثاق المشار إليه آنفاً وإكمال دراسة الجدوى الخاصة بصندوق المساعدة الانتخابية وإنشاء

وحدة المساعدة الانتخابية لتنسيق مشاركة الاتحاد الأفريقي في الانتخابات وإدارة صندوق المساعدة الانتخابية وفي وقت يمكنها من عرض ذلك علي القمة القادمة. علي كل، فإن تطبيق العملية سوف يسترشد بالتعيينات الجارية وبالسرعة التي تمكن الموظفين الجدد من الاشتراك في هذه المهمة.

62- وقد واصلت المفوضية تقديم الدعم للدول الأعضاء من أجل تنفيذ الاتفاقية الخاصة بمنع الفساد ومكافحته والتي أقرها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مابوتو 2003 وتعمل الإدارة السياسية بصورة نشطة مع الشركاء والدول الأعضاء من أجل الدفاع عن اتفاقية مكافحة الفساد والتصديق عليها حتى تدخل حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن. وقد قامت العديد من الدول بالفعل بتكوين لجان لمكافحة الفساد والمحاسبة عليه كما تم تشجيع الدول الأخرى علي القيام بنفس الإجراءات وتعمل المفوضية بهمة ونشاط لتمكين مختلف وكالات مكافحة الفساد القائمة من تنفيذ أجندتها. ومن أجل ذلك، فهي تعمل علي دعم التعاون بين مؤسسات مكافحة الفساد والنيباد وآلية الاتحاد الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران بشأن موضوع الحكم السياسي والاقتصادي من أجل دمج إعلان دوربان حول الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي في يوليو 2002 في وثائقها القانونية. وتقوم المفوضية أيضاً بتجميع المعلومات حول أفضل الممارسات في القارة كما ستقوم بنشرها وذلك لتسهيل إحراز التقدم والتطور في هذا المجال.

حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون:

63- إن المجتمع الأفريقي ذا التوجه التنموي الذي أشار إليه القانون التأسيسي قد تم النص بشأنه بوضوح علي المساواة بين الجنسين ومراعاة حقوق الإنسان وسيادة القانون وقد أصبح ذلك جزءاً لا يتجزأ من جهود المفوضية لتعميق وتوسيع رقعة الديمقراطية والحكم الرشيد. وهناك الكثير من الوثائق التي تم إقرارها من أجل تقوية هذا المبدأ بما في ذلك إعلان جراند باي وكيجالي.

64- وقد لعبت المفوضية دوراً نشطاً في تعزيز تدويل هذه الوثائق وخلق بيئة مواتية لإنجاح تطبيقها. وخلال الفترة قيد النظر، حصلت المفوضية علي 31 توقيعاً و 5 تصديقات علي بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة وقامت بتنظيم أول مؤتمر للاتحاد الأفريقي حول مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية كما قامت بإطلاق مركز للموارد بشأن الحكم والديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك بإسهام من الشركاء.

- 65- تعمل المفوضية بصورة بناءة مع المجتمع المدني على تنفيذ هذا البند وقد نظمت دورة للمشاورات حول دور منظمات المجتمع المدني الأفريقية في تنفيذ إعلان جراندي باي وكيجالي في نوفمبر 2004.
- 66- في سياق تطوير هذا الموضوع الخاص بحقوق الإنسان وحكم القانون، فقد كان من حسن الطالع أن حظيت المفوضية بدعم المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة التنسيق الأفريقية لمؤسسات حقوق الإنسان والاتحاد الأوروبي.
- 67- إضافة إلى ذلك ، وبعد تمعن دقيق ، فإن المفوضية تهدف إلى دعم أنشطتها في هذا المجال وذلك ببدء إعداد سلسلة من التقارير الرئيسية عن حقوق الإنسان والتحديات التي تواجهها القارة والقيام بجمع وترجمة كل وثائق حقوق الإنسان الأفريقية إلى لغات عمل الاتحاد الأفريقي وذلك من أجل نشرها على أوسع نطاق ممكن كجزء من الإعداد للمؤتمر الوزاري الثاني لحقوق الإنسان والذي سوف يستعرض ما تم إنجازه من تقدم حتى الآن وكذلك فرص ووسائل معالجة هذه المسائل في عام 2006.
- 68- بجانب ذلك، فإن التعاون الوثيق بين المفوضية واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب كان مكثفاً كوسيلة لمواجهة مسائل حقوق الإنسان في السودان وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد قامت بعثة للتعاون بزيارة معسكر ماتومبا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي من 29-31 أغسطس للنظر في تلك المشاكل كما كانت المفوضية ممثلة في الدورة العادية السادسة والثلاثين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب المنعقدة بداكار ، السنغال من 23 نوفمبر – 7 ديسمبر 2004 وذلك للنظر في الوضع السائد في القارة بأكملها. كما عملت المفوضية أيضاً وبصورة وثيقة مع اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب من أجل دعم البروتوكول الخاص بحقوق المرأة والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. وحقيقة، فإن المفوضية قد بذلت الجهود من أجل إقناع دول أخرى بالتصديق على البروتوكول الخاص بالمرأة وقيام كل المعنيين بالنظر في توصيات اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وتنفيذها فيما يتعلق بالوضع في السودان.

المسائل الإنسانية ومشاكل اللاجئين والمشردين:

- 69- هنالك تقرير منفصل عن الوضع الخاص بهذا البند ، وهو تحت البند

البرلمان الأفريقي:

70- منذ إطلاق البرلمان الأفريقي في أديس أبابا، إثيوبيا من 18-20 مارس 2004 وصدور مقرر المجلس التنفيذي والمؤتمر باختيار جنوب أفريقيا مقراً للبرلمان (ASSEMBLY/AU/39(III)) ، فإن المفوضية قد ظلت في نشاط متواصل من أجل دعم عملية ترسيخ وبناء المؤسسة.

71- تم بذل جهود مضمّنية من أجل توفير ميزانية ملائمة وأمانة ودعم مالي لأنشطة البرلمان الأفريقي. وإضافة إلى الدعم الذي قدمته جنوب أفريقيا كدولة مضيفة ، فقد قامت المفوضية بإعارة بعض الموظفين للمساعدة في عملية الانطلاق وبالتالي، فقد بدأ البرلمان أعماله بصورة فاعلة وعقد دورته العادية الثانية في ميدراندي، جنوب أفريقيا من 6 سبتمبر إلى أول أكتوبر 2004 بدعم فني من المفوضية وتم تكوين عشر لجان واعتماد خمسة قرارات ومقررات كما تداول البرلمان الأفريقي حول رؤية ورسالة المفوضية وكذلك خطة عملها الاستراتيجية إضافة إلى النيباد وآلية الاتحاد الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران. كما أنه أوفد بعثة لتقصي الحقائق إلى دارفور لتقييم الوضع الإنساني والسياسي في المنطقة. وأعد أيضاً مشروع ميزانيته للفترة من يناير – ديسمبر 2005 وفقاً للبروتوكول المؤسس للبرلمان.

طريق المضي قدماً:

72- لقد تم إنجاز الكثير بفضل الجهود التي بذلت من أجل الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وذلك في إطار الإنسياب الأساسي لخطة الاتحاد الأفريقي للتحويل. نعم ، تم إحراز تقدم كبير وسوف تتواصل هذه الوتيرة في مختلف المجالات ولكن لازال هنالك الكثير الذي ينبغي عمله. فالدول الأعضاء بصفة خاصة ، لا بد من أن تنظر إلى مواضيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد كعوامل أساسية للتنمية وعليها أن تقبل المراجعة بين الأقران وأن تقوم بالتعديلات اللازمة. كما أن تعزيز قيم الحكم الرشيد تعني المشاركة الفاعلة مع المجتمع المدني.

73- وعلي الصعيد الداخلي ، هنالك حاجة لتعجل المفوضية بمعالجة أوجه القصور في الموارد البشرية التي تعوق حالياً جهودها في تعزيز وترسيخ هذا المجال . إن التوجيهات المتضمنة في إعلان دوربان 2002 الصادر عن المجلس التنفيذي بشأن مراقبة الانتخابات الديمقراطية لا يمكن تنفيذها ما لم يتم الإيفاء بهذا المتطلب الأساسي.

74- وتفقر إدارة الشؤون السياسية المعنية بهذه المسؤولية الأساسية إفتقاراً شديداً إلي الموظفين ونرجو أن تمكننا التعيينات الحالية من إيجاد حل سريع لهذه المشكلة وذلك حتى تتمكن المفوضية من الأداء الفعال لمسؤولياتها المتمثلة في وضع البرامج وتنفيذها في هذا المجال الهام.

الشؤون الاقتصادية

أولا- مقدمة:

- 75- كان تركيز المفاوضات فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية علي العلاقة بين أوروبا وأفريقيا بصفة عامة ولا سيما الحوار بين أفريقيا وأوروبا ويذكر أن القيادات الأفريقية والأوروبية كانت قد عقدت قمتهما الأولى في القاهرة ، مصر في 2 إبريل 2000 لإقامة علاقة جديدة بين أفريقيا وأوروبا وقد تمخض عن قمة "أفريقيا – أوروبا" إعلان القاهرة وخطة العمل.
- 76- إلا أن نتائج الحوار بين أفريقيا – أوروبا لم تكن علي مستوي التوقعات. فقد تم عقد سلسلة من الاجتماعات الإقليمية الثنائية الوزارية وبعد مضي أربعة أعوام علي بدء الحوار ، فإن مختلف التوصيات والاتفاقيات التي تم التوصل إليها لازالت في انتظار الترجمة إلي عمل ملموس.
- 77- لمتابعة تنفيذ توصيات واتفاقيات الحوار ، فقد أوصي إجتماع المجلس التنفيذي في يوليو 2004 الدول الأفريقية الأعضاء في الترويكا الأفريقية ، بالتنسيق مع لجنة المتابعة للاتحاد الأفريقي وكذلك المفاوضات ، بمواصلة الحوار بين أفريقيا وأوروبا علي جميع المستويات التي حددتها آلية المتابعة المنبثقة عن إعلان القاهرة وخطة العمل حتى يتم التوصل مع الجانب الأوروبي إلي السبل والوسائل الملئمة لتنظيم قمة أفريقيا – أوروبا الثانية في عام 2005 . وأوصي الاجتماع أيضا بأن تبدأ المفاوضات المفاوضات مع نظيرتها مفاوضات الاتحاد الأوروبي حول السبل والوسائل العملية للتنفيذ الفاعل للمقررات التي إتخذها الجانبان بالتوافق في الرأي . EX.CL/127 (V)

2- التنظيم والهيكل:

- 78- إن الحوار بين أفريقيا وأوروبا في صورته الراهنة قد تمت هيكلته حول أربعة محاور أساسية :
- 1- السلم والأمن 2- الحكم 3 – التكامل الإقليمي والتجارة 4- المسائل الرئيسية للتنمية. وقد وضعت خطة عمل القاهرة 2000 خطة للمتابعة تستند إلي آلية تمت هيكلتها علي المستويات التالية : قمة رؤساء الدول والحكومات مع التركيز علي مبدأ الاستمرارية ، الاجتماعات الوزارية (فيما بين مؤتمرات القمة) والمجموعة الإقليمية الثنائية علي مستوي كبار الموظفين. ولا بد من ملاحظة أن الاجتماع الوزاري الذي انعقد في واجادوجو كان بصورة مؤقتة ، قد أضاف "ترويكات" علي مستوي كبار الموظفين والمستوي الوزاري. وقد بدأت المفاوضات الأوروبية منذ يوليو 2004 إجراء المشاورات التي تمخض عنها

الاجتماع الوزاري الثالث لترويكيا كل من أفريقيا وأوروبا وذلك في 4 ديسمبر 2004 بمقر مفوضية الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا ، إثيوبيا .
وسبق هذا الاجتماع اجتماع لكبار الموظفين عقد يومي 2-3 ديسمبر 2004 .

الاتفاقيات التي تم التوصل إليها:

79- توصل الاجتماع إلي اتفاقيات أساسية حول الآتي :

أ - السلام والأمن:

80- تبادل الوزراء وجهات النظر وأخذوا علماً بالتحديات التي تواجه أفريقيا في مجالي السلام والأمن. ومن جانبه ، التزم الاتحاد الأوروبي بدعم برنامج بناء القدرات في أفريقيا وتقديم المساعدة لبرنامج الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب . كما وافق الاجتماع فيما بين الوزراء علي إجراء مشاورات حول إصلاح نظام الأمم المتحدة وخاصة مجلس الأمن وإقامة علاقة التعاون بين مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وذلك من أجل تعزيز الفرص الحقيقية لإنجاح مسألة السلم والأمن.

1-2 الحكم:

81- تداول الاجتماع فيما بين الوزراء حول البند الخاص بالحكم والمسائل الأخرى المرتبطة به . وقد أخذ الوزراء علماً بالتقدم الذي تم إحرازه في تنفيذ آلية المراجعة المتبادلة بين الأقران وأهمية بناء قدرات الدول علي تنفيذ توصياتها أخذ الاتحاد الأوروبي علماً بالدمج المزمع بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل للاتحاد الأفريقي. وعرض أن ينظر في طرق توفير الدعم للمحكمة فور إنشائها . وقد إتفق الجانبان علي العمل سوياً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة ضد الفساد ومن أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل إسترداد الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة كما تعهد كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي علي الإثراء والتبادل المشترك للخبرات ودعم حقوق الإنسان والمسائل الإنسانية.

2-2 التكامل الإقليمي والتجارة:

82- في مجال التكامل الإقليمي والتجارة، رحب الاجتماع فيما بين الوزراء بإنشاء آلية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي لمراقبة المفاوضات الخاصة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية كما أقر بأن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية من شأنها أن تقوي التكامل الاقتصادي الإقليمي وكذلك التجارة والتعاون الاقتصادي بين أفريقيا وأوروبا. وإتفق الوزراء علي الحاجة لمعالجة المشاكل الخاصة بالبنية التحتية والقدرات وذلك في إطار اتفاقيات الشراكة الاقتصادية والإسراع بعملية التكامل في أفريقيا. كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن استعداده لدعم عملية التكامل في أفريقيا وذلك عن طريق برامج ومشروعات قارية بما في ذلك بناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي.

2-3 المسائل الأساسية للتنمية:

83- فيما يتعلق بالمسائل الأساسية للتنمية ، ركز الجانبان علي التزامهما بدعم جهودهما للحد من انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كما اتفقا علي ضمان تخصيص الموارد المالية اللازمة لمكافحة هذا المرض والملاريا والسل وغيرهما من الأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة واتفقا علي الحاجة للربط بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسلام والأمن. وأكد الوزراء الأفريقيون علي الحاجة لإلغاء الديون الخارجية لأفريقيا. وقد تم الاتفاق علي الحاجة إلي تحديد السبل والوسائل العملية لإجراء الحوار حول مشكلة ديون أفريقيا الخارجية ورأى الوزراء أنه من الأفضل أن يكون ذلك في الربع الأول من عام 2005 قبل تقديم تقرير مشترك للقمة القادمة للنظر فيه. وقد توصل الاجتماع فيما بين الوزراء إلي اتفاق حول السبل والوسائل لإعادة السلع الثقافية وعلي تشجيع الدول الأفريقية والأوروبية علي التوقيع والتصديق علي اتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق المهاجرين . كما اتفقوا أيضا علي تقديم خطة العمل حول الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال للنظر فيها بجدية وللاعتناء من قبل رؤساء دول وحكومات كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

84- أما فيما يختص بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ، فقد أقر الاجتماع بوجود فجوة رقمية واسعة بين أفريقيا وبقية العالم وأعرب عن التزامه بإعلان المبادئ وخطة العمل التي أقرها مؤتمر القمة الدولي الأول حول مجتمع المعلومات المنعقد بجنيف كما التزم بدعم عملية ونتائج المرحلة الثانية لمؤتمر القمة الدولي الأول حول مجتمع المعلومات المزمع عقده في تونس العاصمة من 16-18 نوفمبر 2005 .

85- ثم ناقش الاجتماع الحاجة إلي عقد مؤتمر القمة القادم في أسرع فرصة ممكنة وقد وجهت لوكسمبورج وهي الرئيس القادم للاتحاد الأوروبي الدعوة إلي الاتحاد الأفريقي لحضور اجتماع الترويكا الوزارية للاتحاد الأوروبي في لوكسمبورج في 11 إبريل 2005 .

3- النتائج وتحديات التنفيذ والفجوة بين النظرية والتطبيق:

86- إثر تقييم تم إجراؤه للوثائق الخاصة بالحوار بين أفريقيا- وأوروبا، اتضح أنه وحتى الآن لم يحدث تقدم يذكر إزاء الالتزامات التي تمت في قمة القاهرة في إبريل 2000. وباستثناء المساعدات المالية المقدره التي تم تقديمها لدعم حفظ السلام ، فإن كل المجالات ذات الأولوية التي التزمت بها الدول الأوروبية لم تتلق الدعم المطلوب من الاتحاد الأوروبي . والمثال علي ذلك ينحصر في المساعدة التي تم الالتزام بها للدول التي تحارب الفساد وتتخذ تدابير مشددة للحد من تحويل المال العام وعودة الأموال التي تم تحويلها عن طريق التزوير إلي البنوك الغربية أن تعود إلي أفريقيا. فإن هذا الإجراء لم يجد استجابة علي الإطلاق ونفس الشيء ينطبق أيضاً علي الدعم الذي التزم به الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدرة أفريقيا علي المفاوضات

التجارية وخاصة تلك الجارية الآن مع منظمة التجارة العالمية. وحتى اليوم ، فإن الشركاء الأوروبيين قد ظلوا غير معنيين بالنداءات التي أطلقتها أفريقيا مثل ندائها من أجل إلغاء ديونها الخارجية . بل علي العكس ، فإنهم قد طلبوا من أفريقيا أن تلتزم بضرورات المبادرة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

87- ينبغي أن نلاحظ أن أوروبا قد وضعت ثلاث وثائق للتدخل في أفريقيا هي : مبدأ "اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية " وهي تضم 12 دولة من دول البحر الأبيض المتوسط وهي لدول البحر المتوسط الواقعة في أفريقيا والشرق الأوسط ؛ واتفاقية التجارة والتنمية والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا المقصود بها جنوب أفريقيا فقط ؛ واتفاقية كوتونو مع مجموعة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادي. وحقيقة ، فإن كلاً من هذه الوثائق يحكمها منطقتها وفلسفتها الخاصة بها ولها آلياتها المالية وقد جعل ذلك من الصعب للغاية بالنسبة للشركاء الأوروبيين أن يجدوا قناة تمكنهم من توفير دعم فاعل لمشروعات التكامل التي بادرت إليها مفوضية الاتحاد الأفريقي.

88- وعليه ، من العدل أن نقول إن النتائج التي تم تحقيقها حتى الآن لا تتواءم مع الحماس الذي كان قد تميز به مؤتمر قمة القاهرة 2000. فقد تم تنظيم العديد من الاجتماعات وإصدار سلسلة من البيانات التي تتضمن التزامات وزارية لازالت في انتظار التنفيذ.

التجارة والصناعة

مقدمة:

89- خلال الفترة قيد النظر وفي إطار المفاوضات الدولية ، بذلت المفوضية كل جهد لتنفيذ إعلانين هما ASSEMBLY/AU/DECL.4 (II) حول المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية و ASSEMBLY/AU/DECL.5 (II) حول المفاوضات علي اتفاقية الشراكة الاقتصادية كما أقر ذلك رؤساء الدول والحكومات في مابوتو، موزمبيق خلال الدورة العادية الثانية لمؤتمرهم . وفي مجال التجارة الأفريقية البنينة ، فإنها كانت تعمل بموجب السلطة التشريعية المستمدة من مقرري المجلس التنفيذي (V) EX.CL/DEC.III بشأن إنشاء شبكة جمركية أفريقية و (V) EX.CL/DEC.113 بشأن خطة أعمال للبورصة المقترحة لتبادل السلع الأفريقية. وفي قطاع الصناعة ، كانت تنفذ أيضا المقرر (V) EX.CL/DEC.116 الصادر عن المجلس التنفيذي بخصوص الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين والمقرر (III) ASSEMBLY/AU/DEC.38 الصادر بشأن النيباد.

أولا- المفاوضات الدولية:

90- في الإعلان رقم 4 حول مفاوضات منظمة التجارة العالمية ، تم تكليف المفوضية بتكوين فريق للتفاوض مع الأخذ في الاعتبار التمثيل الجغرافي. أما الإعلان رقم 5 ، فقد أسند إلي مفوضية الاتحاد مهمة تنسيق ومراقبة ومواءمة الجهود المتعلقة بالمجموعات الاقتصادية الإقليمية المعنية والدول الأعضاء في المفاوضات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي ووضع الآلية الملائمة للتعاون والتنسيق بين لجنة الممثلين الدائمين في أديس أبابا ومجموعة السفراء والمفاوضين في بروكسل وجنيف وكذلك عواصم الدول الأعضاء المعنية. وعلي هذا الأساس ، فقد شكلت لجنة الممثلين الدائمين لجنة فرعية بشأن النيباد والمسائل الاقتصادية والتجارية.

1-1 مفاوضات منظمة التجارة العالمية:

91- في الوقت نفسه، تقدم المفوضية الدعم الفني للمجموعة الأفريقية في جنيف لمساعدتها في المفاوضات داخل منظمة التجارة العالمية. ومن الجدير بالذكر، أنه بعد إنهاء المحادثات في كانكون، عقد إجتماع رئيسي في جنيف في يوليو 2004 وأسفر هذا الإجتماع عما يعرف بصفقة يوليو، وثيقة الحل الوسط التي تبرز جهود أعضاء منظمة التجارة العالمية الرامية إلى إعادة برنامج عمل الدوحة إلى مساره الطبيعي. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الدول الأعضاء في الإتحاد الأفريقي – تحت رعاية مؤتمر وزراء التجارة للإتحاد الأفريقي المنعقد في كيجالي في مايو 2004 – قد اتفقت بشأن مواقفها قبل المشاركة في إجتماع يوليو. والواقع

أنه كما أوصى به مقرر المجلس (V) EX.CL/DEC.108 ، قد تم استخدام الوثيقتين اللتين تمت صياغتهما فى كيجالى واللّتين توضّحان الموقف الأفريقي وهما إعلان وإجماع كيجالى حول برنامج عمل الدوحة بشأن مرحلة ما بعد برنامج عمل الدوحة وكانكون للإسترشاد بهما فنيا كإطار سياسة لإرتباط المسؤولين والمفاوضين التجاريين الأفريقيين بنظراتهم.

92- وبالإضافة إلى ذلك، قام مكتب الإتحاد الأفريقي فى جنيف فى أكتوبر 2004 – بالتعاون مع شركائه الآخرين ، بتنظيم خلوة للبعثات الأفريقية لدى منظمة التجارة العالمية لمناقشة أربع مسائل رئيسية على نحو مستفيض هى الزراعة بما فيها القطن والوصول إلى أسواق المنتجات غير الزراعية والخدمات ومسائل التنمية. وأتاحت الخلوة الفرصة للدول الأعضاء لتقييم آثار هذه المسائل بالنسبة للبلدان الأفريقية وأيضا تسهيل تحسين إستراتيجياتها بخصوص المرحلة الشكلية من المفاوضات فما بعدها. وأثناء الخلوة، قامت البعثات الأفريقية أيضا بتحديد المسائل الفنية/ الأبحاث المطلوبة والتي تقتضى مزيدا من العمل ورسم خارطة الطريق لمشاركة أفريقيا فى المرحلة التى تسبق الدورة السادسة للمؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية والتي تعقد فى هونج كونج، الصين من 13 إلى 18 ديسمبر 2005.

2-1 المفاوضات الخاصة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية:

1-2-1 آلية المراقبة المشتركة بين الإتحاد الأفريقي والإتحاد الأوروبي:

93- بعد مشاورات مكثفة وتعاون بين مفوضية الإتحاد الأفريقي والمفوضية الأوروبية، تم التوصل إلى إتفاق بخصوص صلاحيات آلية المراقبة المشتركة بشأن المفاوضات الخاصة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية. وتعتبر آلية المراقبة التى إتفقت عليها المفوضيتان آلية غير رسمية مرنة تتيح الفرصة للتفاعل على مستويين. ويتمثل المستوى الأعلى فى لجنة استشارية مكونة من جانب الإتحاد الأفريقي من مفوض التجارة والصناعة ورؤساء المنظمات الإقليمية المشتركة فى المفاوضات الخاصة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية، عند اللزوم. وترفع هذه اللجنة تقارير عن مشاوراتها فى إطار حوار الإتحاد الأوروبى وأفريقيا.

94- ويتمثل الهدف الرئيسى من آلية المراقبة المشتركة فى القيام من خلال تبادل المعلومات وإجراء المناقشات حول المسائل الرئيسية، بضمان تماسك عملية إتفاقيات الشراكة الاقتصادية وإتساقها مع خطط وتطلعات أفريقيا فيما يتعلق بالتكامل الإقليمى والقارى وإنشاء سوق أفريقية وتعزيز التوافق بين عملية إتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتعاون بين مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى والإتحاد الأوروبى وخاصة فى سياق البرامج الإقليمية الدلالية.

2-1 تنسيق المفاوضات الخاصة باتفاقيات الشراكة الاقتصادية مع

المجموعات الاقتصادية الإقليمية:

95- من أجل القيام بدورها بالتنسيق، عقدت المفوضية إجتماعا فى سبتمبر 2004 مع المجموعات الإقتصادية الإقليمية وممثلى الدول الأعضاء فى أديس أبابا وكذلك رئيس المجموعة الأفريقية فى بروكسل، تبادلت خلاله مصر وجنوب أفريقيا تجربتهما فى التفاوض مع الإتحاد الأوروبى كما طلبه مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين. وتوصل كل من الإتحاد الأفريقى والمجموعات الإقتصادية الإقليمية إلى تفهم مشترك للمسائل المطروحة وطريق المضى قدما فى هذا الصدد.

96- وفى نهاية الإجتماع، تم إعتقاد قرار تعهدت بموجبه المجموعات الإقتصادية الإقليمية بتبنى موقف تفاوضى مشترك بشأن المسائل الرئيسية ذات الصلة بكافة أقاليم أفريقيا وحث مفوضية الإتحاد الأفريقى على وضع برامج لبناء القدرات المؤسسية على مستوى الإتحاد الأفريقى والمجموعات الإقتصادية الإقليمية بغية تعزيز التلاحم فى مجال العمل والثقة فيه والتعجيل بعملية التكامل فى إفريقيا. وقد تمت بالفعل مناقشة صلاحيات دراسة إجريها الإتحاد الأوروبى حول الخيارات الإستراتيجية بشأن الدور المقبل لمفوضية الإتحاد الأفريقى وتعزيز قدراتها فى مجال التكامل الإقتصادى الإقليمى والتجارة.

3-2-1 أوجه القلق الرئيسية لأفريقيا فى المفاوضات الخاصة باتفاقيات الشراكة الإقتصادية:

97- يتمحور قلق أفريقيا فيما يتعلق باتفاقيات الشراكة الإقتصادية الموجهة نحو التنمية حول مسألة الموارد. فإن إتفاقيات الشراكة الإقتصادية الموجهة نحو التنمية تحتاج إلى موارد تتجاوز مستوى الصندوق الأوروبى للتنمية المتفق عليه فى إتفاقية كوتونو للشراكة. وهناك حاجة إلى الموارد لتغطية التكاليف المباشرة للتكيف الإقتصادى والمقترنة بعملية تحرير التجارة والتكاليف غير المباشرة الأخرى المتعلقة بالمفاوضات حول إتفاقيات الشراكة الإقتصادية وإعتمادها من أجل تعميق عملية التكامل الإقليمى الأفريقى وإزالة العقبات التى تعيق الإنتاج والتوريد والتجارة وتنويع الإقتصادات الأفريقية وتعزيز قدراتها التنافسية لتمكينها من الوصول على نحو أكبر إلى سوق الإتحاد الأوروبى. ولذلك، هناك حاجة إلى معالجة مسألة الموارد لإضافية المطلوبة فى سياق المفاوضات بشأن إتفاقيات الشراكة الإقتصادية الإقليمية. وأيضاً، على الرغم من أن الإتحاد الأوروبى ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى/ الإتحاد الأفريقى قد اتفقا على ضرورة إعتبار إتفاقيات الشراكة الإقتصادية وسيلة لتنمية الأسواق الإقليمية. فإنه من غير الواضح أى طريقة يتم بها تحقيق ذلك ما لم تسبقها تنمية لشبكات الهياكل الأساسية الإقليمية. ويتمثل أحد أوجه القلق الأخرى فى كيفية إسهام إتفاقيات الشراكة الإقتصادية فى التنمية بالنظر إلى موقف المفوضية الأوروبية

بخصوص الموارد الإضافية والفشل في معالجة تكاليف التعديل في
خرائط الطريق الخاصة بالمفاوضات الإقليمية.

ثانيا- التجارة الأفريقية البينية:

1-2 المسائل الجمركية:

98- في مجال التجارة فيما بين الدول الأفريقية ، بدأت المفوضية العمل في مجال
الجمارك والسلع وإثر صدور مقرر المجلس التنفيذي (V) EX.CL/DEC.117
بشأن إنشاء شبكة أفريقية للجمارك ، قامت المفوضية بعدد من الأنشطة تتعلق
بتفعيل مؤتمر المديرين العامين للجمارك كجهاز من أجهزة اللجنة الفنية
الخاصة للتجارة والجمارك والهجرة للاتحاد الأفريقي . إن هذا من شأنه إنشاء
الشبكة الجمركية التي تربط مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارات الجمارك في
المجموعات الاقتصادية الإقليمية بإدارات الجمارك الوطنية في الدول
الأعضاء . وقد تم في هذا الصدد ، اتخاذ التدابير التالية لتنفيذ المؤتمر والبدء
في إنشاء الشبكة ولا زال العمل جارياً كما يلي : وضع دليل لإدارات
الجمارك وضباط الاتصال وصياغة الوثائق القانونية التي ستوفر الإطار
الملائم للمؤتمر والشبكة.

2-2 مؤتمر الغرف التجارية الأفريقية:

99- لا بد من الأخذ علماً بأنه قد تم عقد مؤتمر قاري للغرف التجارية الأفريقية
في الإسكندرية في ديسمبر 2004 وكان هذا الحدث العظيم مدرجاً في
برنامج عمل المفوضية إذ أنه كانت هنالك قناعة بأن القطاع الخاص
والغرف التجارية تحتاج إلي أن تنظم في شبكة حتى يمكن أن يكون لها أثر
فاعل في التجارة . ولهذا لا بد من الإشادة بحكومة مصر لتنظيمها لهذا
المؤتمر. ونسبة لانعقاد الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي ، لم يتمكن
الرئيس من المشاركة شخصياً ولكنني بعثت برسالة قوية نيابة عنه قرئت
في الجلسة الافتتاحية من قبل ممثل الاتحاد الأفريقي بمكتب القاهرة.

ثالثا- السلع:

100- يحث مقرر المجلس (V) EX.CL/DEC.113 بشأن الخطة التجارية
للبورصة المقترحة لتبادل السلع الأفريقية المفوضية ، من بين جملة أمور
أخرى ، علي الإسراع بإكمال الوثائق القانونية وإعداد دليل لأنظمة
التبادل التشغيلية .

101- وفي هذا الصدد ، قامت المفوضية بإعداد وثيقة أساسية وبرنامج عمل
لتفعيل رؤية المفوضية في قطاع السلع كما أنها عضو أساسي في
مجموعة العمل التي تم إنشاؤها بالتعاون مع الصندوق المشترك للسلع
لوضع برنامج عمل مشترك وجدول زمني لإنشاء بورصة لتبادل السلع.
وسوف يقوم الخبراء الوطنيون والإقليميون وأصحاب المصالح علي
مستوي المجموعات الاقتصادية الإقليمية ببحث المواثيق القانونية خلال
ندوة التحقق قبل عرضها علي مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين 2005.

رابعا- الصناعة:

102- طب المقرر رقم (V) EX.CL/DEC.116 الصادر عن الدورة العادية السادسة عشرة لمؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين من مفوضية الاتحاد الأفريقي إدخال كل من مبادرة القدرة الإنتاجية الأفريقية ومرفق القدرة الإنتاجية الأفريقية في برنامج عملها علي أساس أنه برنامج أفريقيا للتنمية الصناعية وذلك من أجل تنفيذه بالتعاون مع اليونيدو والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص وتقديم تقرير دوري إلي المجلس عما يتم إحرازه من تقدم . وعليه ، فقد قامت المفوضية بالفعل بتضمين هذا النشاط في برنامج ميزانية عام 2005 التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته الاستثنائية السادسة في ديسمبر 2004 . كما أنها بدأت في تقوية قدراتها في مجال الموارد البشرية كما بدأت الاتصالات مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية لوضع خطط العمل علي مستوي المجموعات الاقتصادية الأفريقية من أجل التدابير ذات الأولوية المحددة في مبادرة القدرة الإنتاجية الأفريقية.

البنية التحتية والطاقة:

مقدمة:

103- تركز عمل المفوضية فيما يتعلق بالبنية التحتية والطاقة ، خلال الفترة قيد البحث ، علي تبسيط أنشطتها وتحديد الأولويات الأساسية كجزء من عملية استكمال خطة العمل الاستراتيجية للفترة 2004-2007 . وإضافة إلي ذلك ، استمرت المفوضية أيضا في إنجاز مهامها النظامية فيما يخص وضع البرامج وتنفيذها. ويعالج هذا التقرير الميادين التالية : الأهداف الإنمائية للألفية والنقل بواسطة السكك الحديدية والنقل البحري والجوي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والخدمات البريدية والطاقة.

النقل والأهداف الإنمائية للألفية:

104- عقد مجلس برنامج سياسة النقل لدول افريقيا جنوب الصحراء اجتماعه السنوي في أديس أبابا في سبتمبر 2004 تحت رعاية البنك الدولي.

105- حضر الاجتماع ممثلون لمفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا وبنك التنمية الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية . وقد سبقت الاجتماع حلقة عمل استهدفت تحديد دور النقل وإسهامه المحدد في تخفيف حدة الفقر في سياق الأهداف الإنمائية للألفية. وركزت حلقة العمل هذه علي الحاجة إلي تيسير إدراج مؤشرات النقل والأهداف الإنمائية للألفية خلال مؤتمر الأمم المتحدة المكرس لبحث الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في سبتمبر 2005. وبناء علي ذلك ، تم تشكيل فريق استشاري وزاري يضم وزراء النقل لكل من إثيوبيا والنيجر والسنغال والسودان للإشراف علي عملية تنمية الأهداف والمؤشرات ذات الصلة بالنقل يمكن للبلدان الأفريقية استخدامها في تقييم الإنجازات المحققة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية . وتحقيقاً لهذا الغرض ، تم الاتفاق علي أن يبادر الاتحاد الأفريقي إلي تنظيم مؤتمر للوزراء الإفريقيين المسؤولين عن النقل في أوائل إبريل 2005 لبحث واعتماد مؤشرات النقل علي النحو الذي حددته أصحاب المصالح الأفريقيون. وستعرض المؤشرات في وقت لاحق علي مؤتمر وزراء الشؤون الاقتصادية الإفريقيين المقرر عقده في مايو 2005 في أبوجا ، نيجيريا وبعدها علي الاجتماع العالمي لبرنامج الأهداف الإنمائية للألفية المقرر عقده في نيويورك في سبتمبر 2005 . وقد شرعت المفوضية في التحضيرات لعقد مؤتمر وزراء النقل .

النقل بواسطة السكك الحديدية:

106- خلال السنة ، تعاونت مفوضية الاتحاد الأفريقي مع أمانة النيباد في صياغة برنامج بشأن قطاع السكك الحديدية يضم العديد من المشروعات مثل الخطة الرئيسية لتنمية السكك الحديدية علي الصعيد القاري ومواءمة سياسات السكك الحديدية ومعاييرها ودعم مشروعات تنمية السكك الحديدية المحددة.

107- وإضافة إلي ذلك ، قدمت المفوضية جوانب عن إطارها الاستراتيجي وخطة عملها بشأن القضايا المرتبطة بالسكك الحديدية إلي الجمعية العامة الثانية والثلاثين للاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية التي اجتمعت في لواندا ، أنجولا في نوفمبر 2004 . أعرب المشاركون في الاجتماع عن بالغ تقديرهم للدور القيادي الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد . وستعمل المفوضية جاهدة علي تعميق التعاون مع الاتحاد الأفريقي للسكك الحديدية وأصحاب المصالح الآخرين بمن فيهم المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا من أجل تنفيذ مشروعات تكامل السكك الحديدية المخططة في إطار الاتحاد الأفريقي/النيباد.

النقل الجوي:

108- في أواخر أكتوبر 2004 ، عقد في السنغال مؤتمر حول البحث والإنقاذ في النقل الجوي برعاية المنظمة الدولية للطيران المدني واللجنة الأفريقية للطيران المدني لاستعراض الاهتمامات بشأن سلامة وأمن السفر الجوي في القارة التي أعرب عنها اجتماع فريق العمل المعني بالسيطرة علي الأجندة الأفريقية الذي دعت إلي عقده مفوضية الاتحاد الأفريقي في أوائل هذه السنة. وقد استرعى مؤتمر السنغال إنتباه المشاركين إلي ضرورة التقليل من ضحايا تحطم الطائرات وأوصي بتدعيم التعاون الإقليمي في هذا المجال. كما أكد المؤتمر دور الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد . وعليه ، تخطط المفوضية لعقد مؤتمر وزاري حول النقل الجوي في أواخر 2005 لصياغة إستراتيجية شاملة لهذا القطاع.

109- استضافت المفوضية أيضا اجتماع مكتب اللجنة الأفريقية للطيران المدني في المقر الرئيسي للمفوضية بأديس أبابا ، يومي 18 و 19 نوفمبر 2004 ليعكف – من بين أمور أخرى – علي دراسة مستقبل اللجنة هذه ووضعها المالي الهش بالنظر إلي أن المساعدة التي قدمتها المنظمة الدولية للطيران المدني التي قامت علي أساسها برامج اللجنة الأفريقية للطيران المدني في السنوات الأخيرة ، علي وشك الانتهاء. وجاء هذا الاجتماع في إطار متابعة المقرر (V) EX.CL/DEC.123 الصادر عن الدورة العادية الخامسة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي. وأوصي الاجتماع ببذل المزيد من الجهد لصياغة الإطار

المؤسسي الذي من شأنه تدعيم اللجنة الأفريقية للطيران المدني وتحويلها إلى وكالة مستقلة للاتحاد الأفريقي المعنية بشؤون النقل الجوي.

النقل البحري :

110- تعمل المفوضية أيضاً علي معالجة المسائل التي يتناولها المقرر (V) EX.CL.DEC.163 الصادر عن الدورة العادية الخامسة بشأن أمن النقل البحري والمتعلقة بعدم إمتثال معظم الموانئ والبواخر الأفريقية لمدونة أمن مرافق الموانئ والسفن التي اعتمدها المنظمة الدولية للنقل البحري وما نتج عن ذلك من قرار كبار شركاء إفريقيا في التجارة من أوروبا وأمريكا بمنع دخول البواخر غير الممثلة إلي موانئها. وقامت المفوضية أيضاً باستعراض وضع تنفيذ مختلف الاتفاقيات الدولية حول النقل البحري في القارة وصياغة خطة عمل للتعجيل بتنفيذها. وسينصب العمل في هذا المضمار علي تعزيز التصديق علي الميثاق الأفريقي للنقل البحري والتشريع النموذجي للنقل البحري فضلا عن تدعيم الأحكام الفنية والقانونية التي تشكل الوثائق الهامة بالنسبة لدعم المفوضية في مساعيها الرامية إلي مساعدة الدول الأعضاء علي تنفيذ الاتفاقيات الدولية بشأن النقل البحري بما في ذلك مدونة أمن مرافق الموانئ والسفن.

111- وتسعي المفوضية أيضاً إلي توطيد صلاتها مع الاتحاد الأفريقي لتعاون الموانئ الذي تم إنشاؤه في السنوات الأخيرة من قبل الاتحادات الأفريقية الثلاثة للموانئ وهي PMAESA (لدول شرق إفريقيا والجنوب الأفريقي) و PMAWCA (لدول غرب إفريقيا ووسطها) و UNPNA (لدول شمال إفريقيا). وهكذا شاركت المفوضية بنشاط في المؤتمر الأفريقي الرابع للموانئ المنعقد في الإسكندرية ، مصر ، من 13 إلي 15 ديسمبر 2004 .

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات:

112- يتمثل أحد المشروعات الرئيسية التي تنهض به المفوضية حالياً في إنشاء فضاء الترقيم الموحد للاتصالات السلكية واللاسلكية لإفريقيا بهدف تعزيز الاتصالات السلكية واللاسلكية داخل إفريقيا والحد من تكاليفها. وقدمت المفوضية وثيقة إطارية بخصوص هذا المشروع خلال منتدي تنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية في إفريقيا الذي قام بتنظيمه الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية في كمبالا، أوغندا ، في أوائل ديسمبر 2004 . وخلال هذا المنتدي ، أثنت الجهات الأفريقية المعنية بتنظيم الاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها من أصحاب المصالح علي الاتحاد الأفريقي لهذه المبادرة وتعهدت بالعمل علي إنجاح هذا المشروع. ووفقاً للمقرر (V) EX.CL/DEC.101 الصادر عن الدورة العادية الخامسة للمجلس التنفيذي، بعثت المفوضية

– بالفعل – بالتقرير عن الدراسة الأولية للمشروع إلي الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات ذات الصلة استعداداً لاجتماع الخبراء المقرر عقده في أواخر فبراير 2005 والذي سيمهد الطريق لعقد اجتماع وزاري يجري خلاله إطلاق دراسة الجدوى الكاملة للمشروع. وتتوي المفوضية أن تعمل بالتعاون مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي علي تنفيذ مشروع مماثل في إقليم الجنوب الأفريقي.

113- وقد شرعت المفوضية أيضاً في التحضيرات للقمة العالمية لمجتمع المعلومات التي من المقرر أن تعقد اجتماعها المبرمج في تونس في نوفمبر 2005 . وفقاً للمقرر EX.CL/DEC,118(V) الصادر عن المجلس التنفيذي وانهقد الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في الحمامات ، تونس من 24 إلي 26 يونيو . وستستضيف حكومة غانا الاجتماع القادم للجنة التحضيرية الإقليمية في فبراير 2005 . وتعمل المفوضية حالياً علي قدم وساق لضمان المشاركة الفعالة للدول الأعضاء وأصحاب المصالح في العملية.

الخدمات البريدية:

114- لقد ظلت مسألة إصلاح القطاع البريدي قيد البحث لمدة طويلة نتيجة الثورة العارمة التي حدثت في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية والتي كان لها أثر بعيد المدى علي الخدمات البريدية. وفي هذا الصدد ، تقوم المفوضية حالياً بوضع إطار سياسة قارية للقطاع البريدي لتمكينه من مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين . وكجزء من هذه العملية ، شاركت المفوضية علي نحو نشط في ورشة العمل الإقليمية الأولي لأصحاب المصالح في القطاع البريدي التي قامت بتنظيمها في لوساكا ، زامبيا ، السوق المشتركة لدول شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي بالتعاون مع اتحاد البريد العالمي من 22 إلي 25 نوفمبر 2004 .

الطاقة:

115- تعمل المفوضية علي معالجة مسألة تعزيز الحوار بشأن طرق ووسائل زيادة انتفاع أغلبية السكان، لاسيما سكان الريف بموارد الطاقة . وكجزء من هذه العملية ، شاركت المفوضية في ورشة العمل وحوار السياسة لتيسير استفادة فقراء الريف بالطاقة وهي الورشة التي نظمتها حكومة بوركينا فاسو بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والحكومة الدانماركية في واجادوجو من 26 إلي 29 أكتوبر 2004 وقد تمخضت المناقشات التي جرت في الورشة هذه عن خطة عمل يتم تنفيذها كجزء من مبادرة الطاقة للشراكة بين الاتحاد الأفريقي /إفريقي.

الاقتصاد الريفي والزراعة:مقدمة:

116- لقد أظهرت قمة مابوتو لعام 2003 إرادة القادة الأفريقيين ورغبتهم في عكس اتجاه هذا القطاع بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد التزموا بإصلاح هذا القطاع من خلال اعتماد خطة عمل النيباد المعروفة بخطة العمل الشاملة لبرنامج تنمية الزراعة في أفريقيا ودعوة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني إلى اتخاذ كافة الإجراءات السياسية والاستراتيجية للتعجيل بتنفيذ خطة العمل هذه. وزيادة على ذلك أعادت القمة الاستثنائية حول الزراعة والمياه المنعقدة في سرت، ليبيا في فبراير 2004 تأكيد هذه الالتزامات واعتمدت إجراءات ملموسة في شكل إعلان الالتزامات بهدف العناية بقطاع الزراعة والمياه.

117- وبالتالي فقد وفر كل من إعلان مابوتو حول الزراعة والأمن الغذائي في إفريقيا وإعلان سرت حول تحديات التنمية المتكاملة والمستدامة للزراعة والمياه في إفريقيا الخطوط الإرشادية لوضع خطة عمل المفوضية خلال السنوات الأربع القادمة. ويؤكد هذان الإعلانان المجالات الرئيسية التي ينبغي للمفوضية وشركائها العمل فيها معاً لضمان النجاح وهي الزراعة والأمن الغذائي وإدارة البيئة والموارد الطبيعية.

الزراعة والأمن الغذائي:

118- تم في مجال الزراعة والأمن الغذائي، اتخاذ مبادرات في إطار إنشاء السوق الزراعية الأفريقية المشتركة، للوفاء بالالتزامات الدول الأعضاء بتخصيص 10% من ميزانيتها الوطنية للتنمية الزراعية والشروع في إعداد دراسات إقليمية سعياً لوضع نظام إنذار مبكر في مجال الأمن الغذائي على الصعيد القاري.

(أ) السوق الزراعية الأفريقية المشتركة:

119- تعمل كل من إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة وإدارة التجارة والصناعة للمفوضية – على أساس التعاون الوثيق مع منظمة الفاو التابعة للأمم المتحدة على إجراء دراسات حول إنشاء سوق زراعية مشتركة وتم وضع برنامج تعاون فني وقبوله من كلا الطرفين وقد تم الشروع في عملية توظيف خبراء استشاريين لإجراء الدراسات حول هذا الموضوع.

120- غير أنه لم يكن بالإمكان إطلاق الدراسة بسبب القيود الناجمة عن التأخر في التوصل إلي اتفاق حول كيفية إعادة صياغة المشروع وتحديثه. وفي هذا الصدد وتيسيراً للعملية، تم إنشاء لجنة تسيير تضم ممثلين لكل من إدارة الاقتصاد الريفي وإدارة التجارة والصناعة في

المفوضية ومنظمة الفاو ومن المنتظر أن يساعد هذا الإجراء قائد الفريق علي القيام بمهامه وتحديث خطة العمل .

تخصيص 10% من الميزانيات الوطنية لتعزيز الإنتاج الزراعي:

121- بادرت المفوضية إلي التشاور مع منظمة الفاو حول كيفية تشجيع الدول الأعضاء علي الوفاء بالتزاماتها بتخصيص 10% من ميزانياتها الوطنية للتنمية الزراعية . وتحقيقاً لهذا الغرض، قامت المفوضية بصياغة مقترح بشأن إطار تعاون فني في هذا المجال وعرضه علي مكتب منظمة الفاو في أديس أبابا.

122- تواجه المفوضية في هذا الصدد تحديين يتمثل أولهما في ضرورة وضع إطار فني مشترك لرصد المبالغ المخصصة والثاني في معرفة كيفية ضمان عدم قصور الدول الأعضاء في أداء واجباتها وتشجيعها وتدعيمها للتمسك بالتزاماتها. وقد أحرزت المفوضية في هذا الصدد تقدماً وستعرض تقريراً مرحلياً في هذا الشأن علي قمة يوليو 2005

(ج) إنشاء نظام إنذار مبكر للأمن الغذائي:

123- قطعت أيضا المشاورات شوطاً ملحوظاً في سياق الحوار بين الاتحاد الأفريقي/الاتحاد الأوروبي بشأن الأمن الغذائي وخلال الاجتماع الوزاري الأخير بين الاتحاد الأفريقي/تروبيكا الاتحاد الأوروبي المنعقد في أديس أبابا من 2 إلي 4 ديسمبر 2004 ، أقر الطرفان الشروع في الدراسة حول نظم الإنذار المبكر القائمة في غرب إفريقيا وجنوبها وشمالها وقدمت توصية بتوسيع نطاق الدراسة ليشمل الأقاليم الأخرى.

124- إن الصعوبة الرئيسية التي تعترض هذه العملية هي قلة تدفق المعلومات بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في هذا المجال والمطلوب هو عقد اجتماع لوضع طرق إجراء الدراسة في الأقاليم الثلاثة علي نحو ما أوصي به الاجتماع الأخير للتروبيكا.

إدارة البيئة والموارد الطبيعية:

125- في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية ، تم اتخاذ مبادرات وفقاً للاتفاقية المنقحة لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية والقرار بتحويل المؤتمر الوزاري الأفريقي للمياه إلي لجنة فنية متخصصة للاتحاد الأفريقي وإعلان أزمة الجراد الأفريقية كحالة بيئية طارئة.

126- وعليه، ما فتئت مفوضية الاتحاد الأفريقي تقوم بتذكير وتوعية الدول الأعضاء بضرورة التوقيع و/أو التصديق علي اتفاقية الجزائر المنقحة من خلال تنظيم "أسبوع توقيع" بعنوان "مساهمة معاهدات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي في تعزيز سيادة القانون وقد ارتفع عدد موقعي هذه الاتفاقية من 18 إلي 28 موقعاً .

- 127- والصعوبة التي لا تزال قائمة تتمثل في تباطؤ خطي التصديق حيث لم يصدق علي الاتفاقية حتى الآن سوى ثلاث دول أعضاء وهي جزر القمر وليسوتو ورواندا.
- 128- سيساهم سريان مفعول هذه الاتفاقية الهامة في تعزيز تنفيذ برامج المفوضية للفترة من 2004 إلي 2007 ولذا ينبغي للمفوضية مواصلة جهودها بهدف تعزيز التصديق . كما سيفضي تنفيذ هذه الاتفاقية إلي ضمان سلامة إدارة وحماية حياة القارة وتنوعها الأحيائي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.
- 129- أجرت المفوضية مشاورات علي الصعيد الداخلي ومع أمانة المؤتمر الوزاري الأفريقي للمياه بهدف تحديد الطرق اللازمة لتحويل هذا المؤتمر إلي لجنة فنية متخصصة للاتحاد الأفريقي. ومن المتوقع أن تفضي هذه المشاورات إلي تنظيم ورشة عمل تضم كلا من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأمانتي المؤتمر الوزاري الأفريقي للمياه والنيباد وذلك خلال الربع الأول من عام 2005 .
- 130- إعلان أزمة الجراد الأفريقية كحالة بيئية طارئة.
- 131- في أعقاب اكتساح الجراد لمنطقتي شمال إفريقيا وجنوب الصحراء فضلا عن أجزاء من شرق أفريقيا والزيارة الميدانية التي قام بها كل من رئيس الاتحاد الأفريقي والمدير العام لمنظمة الفاو بغية توعية المجتمع الدولي بالعواقب الوخيمة بالنسبة لمعيشة السكان الفقراء واقتصادات البلدان المتأثرة ، أجرت المفوضية مشاورات مع المنظمات الإقليمية والدولية بغرض تنظيم اجتماع لمناقشة سبل ووسائل التصدي للأزمة.
- 132- وزيادة علي ذلك ، تنوي مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم مقترحات ملائمة بشأن طرق تدعيم التعاون لمواجهة غزو الجراد في المستقبل القريب. وفي هذه الأثناء تحث المفوضية الدول الأعضاء علي تقديم كل ما في وسعها من دعم لها ولأمانة النيباد في محاولاتها إعداد وتنفيذ برنامج بشأن تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للحد من الكوارث التي أقرتها الدورة العاشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي للبيئة في يونيو 2004 .

الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا:

مقدمة:

133- تركزت أنشطة المفوضية في مجال الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا خلال الفترة قيد البحث علي بناء القدرات من أجل إعداد سياسات وطنية ملائمة للاستفادة بالعقاقير والبراءات .

134- وعليه ، قامت المفوضية – بالتعاون مع شبكة العالم الثالث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية بالتحضيرات اللازمة لتنظيم ورشة عمل علي المستوي القاري حول اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والاستثمار / منظمة التجارة العالمية بشأن الاستفادة من العقاقير والبراءات. وخلال السنوات الأخيرة ، شغلت مفوضية الاتحاد الأفريقي نفسها بما للبراءات ونظم البراءات من آثار علي إمكانية الاستفادة من الأدوية . وقد لعبت البلدان الأفريقية أيضا دوراً نشطاً في المناقشات التي جرت حول المسألة في منظمة التجارة العالمية ونتج عن ذلك إعلان الدوحة بشأن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والاستثمار والصحة العامة لعام 2001 وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لأغسطس 2003 والمتعلق بالفقرة رقم 6 من إعلان الدوحة بشأن ضمان استفادة البلدان التي لا تتوفر لديها القدرة الكافية علي صناعة العقاقير الصيدلانية من الأدوية .

135- نظراً لنسبة الانتشار المرتفعة للأمراض الخطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل ، فمن المهم إدراك صناع السياسة والمؤسسات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ما للبراءات من آثار علي فرص الانتفاع بالأدوية واعتمادهم سياسات وتشريعات صحية وطنية بشأن البراءات من شأنها تمكين السكان من الاستفادة من الأدوية لاسيما العقاقير المضادة للأمراض الجنسية التي تكون أسعارها في متناول الجميع.

أهداف ورشة العمل:

136- تتمثل أهداف ورشة العمل فيما يلي :

- توفير المعلومات عن التطورات الأخيرة واستعراضها فيما يتعلق باتفاقية منظمة التجارة العالمية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة لاسيما في حقل البراءات والحصول علي الأدوية والصحة العامة؛
- مناقشة النهج المرن المتاح للبلدان النامية في سياق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وإعلان الدوحة عن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والصحة العامة وكذلك قرار أغسطس 2003 بشأن الفقرة 6 من إعلان الدوحة؛

- مناقشة الاستجابات الوطنية الملائمة بما فيها الخيارات السياسية المتاحة لتيسير الوصول إلي الأدوية بأسعار مقبولة والنهوض بممارسات جيدة في التشريعات بشأن البراءات تكون موجهة نحو معالجة اهتمامات الصحة العامة ؛
- مناقشة وضع السياسات والتشريعات الصحية الوطنية بشأن البراءات في بلدان الإقليم وتبادل الخبرات والممارسات الوطنية في هذا الصدد ؛
- مناقشة المسائل ذات الصلة فضلا عن أنشطة المتابعة المحتملة المرتبطة بالحصول علي الأدوية بأسعار معقولة في الإقليم .

المجموعات المستهدفة:

137- من المتوقع أن يشترك في ورشة العمل صناع السياسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في القارة لمناقشة الاستجابات الملائمة المتخذة علي صعيد السياسة الوطنية والتي من شأنها زيادة تعزيز الصحة العامة وتيسير وصول السكان إلي الأدوية ذات الأسعار المعقولة مع مراعاة أوجه المرونة التي توفرها اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والتطورات الأخيرة المرتبطة بها.

النشاط التحضيري والنتائج المتوقعة:

- 138- قامت المفوضية – كجزء من النشاط التحضيري الذي بادرت إليه بعقد اجتماع تخطيط في أديس أبابا يومي 28 و 29 أكتوبر 2004 . وناقش الاجتماع التحضيري الخطط المتعلقة بورشة العمل وجدول أعمالها وبرنامج عملها ومواضيعها وميزانيتها فضلا عن تحديد عدد المشاركين ونوعيتهم. وكان من المتوقع في البداية ، استضافة غانا لورشة العمل هذه . غير أنه تقرر الآن إقامتها بالمقر الرئيسي لمفوضية الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا من 1 إلى 4 مارس 2005.
- 139- أما النتائج المتوقعة لورشة العمل ، فتشمل ما يلي :
- توعية الدول الأعضاء وصناع السياسة في المجالات ذات الصلة بالتطورات الأخيرة المتعلقة بالبراءات والوصول إلي الأدوية في إطار اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة / منظمة التجارة العالمية.
 - زيادة توعية الدول الأعضاء بأوجه المرونة والخيارات المتاحة للبلدان النامية في سياق كل من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة وإعلان الدوحة بشأن هذه الحقوق والصحة العامة ؛
 - زيادة قدرة الدول الأعضاء علي الاستعداد وتنمية استجابات وطنية ملائمة تراعي أوجه المرونة المتاحة في سياق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة بالنسبة للبراءات والاستفادة من الأدوية والصحة العامة.

المؤتمر الأول للمفكرين في إفريقيا والمهجر:

مقدمة:

- 140- انعقد المؤتمر الأول للمفكرين في إفريقيا والمهجر من 6 إلى 9 أكتوبر 2004 بمشاركة ما يناهز سبعمائة (700) مفكر في القارة وعدد لا يستهان به من المفكرين في المهجر لا سيما في شمال وجنوب ووسط أمريكا والكاريببي وأوروبا والعالم العربي. وكان المدى من هذا الاجتماع الذي نظم تحت رعاية الاتحاد الأفريقي هو أن يشكل بداية ونهضة – بالنسبة للمفكرين في القارة والمهجر كأمر ضروري للقارة إذا أرادت أن تتبوأ مكانها فيما أصبح يسمى بالمجتمع الدولي. وقد

ترأس الأستاذ عبد الله واد ، رئيس السنغال المؤتمر الذي تشرف أيضا بحضور رؤساء الدول والحكومات ونائبة الرئيس الآتي ذكرهم : تابو إمبيكي من جنوب إفريقيا، بيدرو بيريس من الرأس الأخضر ، أمادو توماني توري من مالي ، أولوسيجون أوباسانجو من نيجيريا والسيدة أساتو أنجاي سيدي ، نائبة الرئيس الغامبي . كما شارك في الاجتماع ممثلون عن حكومات دول أعضاء أخرى ومنظمات دولية ومنظمة الأمم المتحدة فيما تحدث القائد الليبي إلي المؤتمر عبر الفيديو .

موضوع المؤتمر

141- كان الموضوع العام لهذا المؤتمر هو "إفريقيا في القرن الحادي والعشرين : التكامل والنهضة" ولم تكن "النهضة الإفريقية" التي نتحدث عنها اليوم ثقافية بحتة كما جري الاعتقاد ربما استنادا إلي النهضة الأوروبية في القرن الرابع عشر /الخامس عشر التي تحققت بعد فترة القرون الوسطي المظلمة ، بل إنها أيضا سياسية واقتصادية واجتماعية بالقدر نفسه . كما أن "التكامل" المعني هنا لم يعد القصد منه تكامل الدول والشعوب في القارة فحسب ولكن أيضا تكامل أبناء القارة في المهجر أيا كانت صفاتهم القانونية والمناطق التي يتواجدون بها.

النتائج المتوقعة والتوصيات:

142- تتمثل النتيجة التي نتوقعها مفوضية الاتحاد الأفريقي من هذا اللقاء في إبرام عقد بين القارة ومفكرها في الداخل والخارج علي حد سواء وذلك بهدف تحويل الأفكار إلي معرفة والمعرفة إلي أعمال لصالح التكامل . وسيمكن العقد من مشاركة المفكرين بشكل أكثر عمقا وتناسقا في تدبير شؤون القارة وإدارة علاقاتها مع العالم كما سيمكن من تجديد إهتمام السياسي بالمتقف إضافة إلي إرساء قواعد صلبة لشراكة جديدة بين هاتين الفئتين من العناصر الفاعلة.

143- ومن التوصيات الهامة التي رفعها المؤتمر ما يلي :

- 1- تشجيع إصدار مؤلفات حول تاريخ إفريقيا وثقافتها ونشرها علي نطاق واسع عبر وسائل الإعلام بهدف تشجيع التعريف بالقارة وأبنائها في المهجر ووضع هذه المؤلفات تحت تصرف المدارس الأفريقية.
- 2- الترويج لمفهوم الولايات المتحدة الأفريقية وإطلاق نقاش للتوصل إلي حل وسط بشأن نموذج مقبول.
- 3- تشجيع مبادرة المواطنة الأفريقية.
- 4- جعل أبناء إفريقيا في المهجر الإقليم السادس للاتحاد الإفريقي.
- 5- إنشاء هيئة مرنة داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي تتولي مهمة جمع المعارف والأفكار والمعلومات حول التكامل الاقتصادي

والسياسي الإقليمي ثم نشرها بما يضمن تعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية الخمس التي ينبغي أن تشكل أساس تكامل القارة بأسرها.

6- الدعوة إلى عقد مؤتمر عالمي من قبل الاتحاد الأفريقي يجمع بين المفكرين والمدرسين وأولياء الأمور والفعاليات الطلابية في القارة والمهجر لتحديد إستراتيجية ووضع خطة عمل ستمكن كافة الإفرقيين من التحدث بصوت واحد ولأنفسهم.

7- وضع آليات لتمويل وتطوير العلوم والتكنولوجيا وكذلك تعبئة الموارد من القطاعين العام والخاص لا سيما الصناعات والمؤسسات لصالح العلوم والتكنولوجيا.

8- تعزيز قدرات الهيئات والمؤسسات الإقليمية الإفريقية في مجال العلم والتكنولوجيا وكذلك تحويل بعض الجامعات إلى جامعات إفريقية إقليمية وفقاً لمعايير الجودة بهدف تشجيع تبادل الطلاب والباحثين والمدرسين.

الشؤون الاجتماعية:مقدمة:

144- إن موضع تركيز أنشطة المفوضية في مجال الشؤون الاجتماعية خلال الفترة قيد البحث يتمثل في تنظيم صلاحياتها ورسالتها كأساس لتحديد المبادئ والأولويات الرئيسية ووضع برامج مجدية تدعم أسلوباً تدريجياً للتنفيذ.

الأنشطة التي تم الاضطلاع بها:

145- كجزء من العملية ، نظمت إدارة الشؤون الاجتماعية دورة لاستئارة الأفكار في مارس 2004 حول كيفية تنفيذ التزام الاتحاد الأفريقي بطريقة تضمن أثراً أكبر علي حياة الشعوب علي مستوي القاعدة . ووافق الاجتماع علي أن صلاحيات إدارة الشؤون الاجتماعية يجب أن تفسر وتفهم من منظور الحق في التنمية بدلاً من مجرد توفير الرعاية الاجتماعية واقترح أن تتم إعادة تسميتها بإدارة التنمية الاجتماعية "حتى تعكس بوضوح هذا الطابع الشامل. وبحث الاجتماع أيضاً سبل ووسائل ضمان إقامة الصلة بين الهياكل والبرامج حتى يكون هناك ترابط بين عناصر هياكل وبرامج الإدارة وكذلك مختلف حقائب المفوضية.

إطار الرؤية والرسالة:

146- في هذا الإطار ، تعتبر التنمية الاقتصادية شرطاً أساسياً للتحول الاقتصادي والسياسي الذي يمكن أن يتحقق فقط من خلال الاستراتيجيات الرامية إلي القضاء علي الفقر وتضييق شقة التفاوت الاجتماعي وبالتالي الحد من حالات الضعف . ولذا يجب أن تستهدف برامج وأنشطة مديرية التنمية الاجتماعية معالجة التحديات الخطيرة المتمثلة في التنمية البشرية.

147- استلهاما بنتائج دورة استئارة الأفكار للمفوضية حول الرؤية والرسالة التي عقدت في المعهد الدولي لأبحاث تربية الماشية في أديس أبابا، قامت إدارة الشؤون الاجتماعية باستخلاص رؤية علي مستواها ، تركز علي بناء مجتمع أفريقي خال من الفقر المدقع حيث تكون لجميع الأفراد فيه فرص متساوية وقدرة علي نيل وممارسة حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وتسترشد هذه الرؤية برسالة تقوم علي حقوق الإنسان وتشدد علي تعزيز التنمية المستدامة بتنسيق وتيسير وصون القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ترمي إلي رفع مستويات حياة الشعوب الأفريقية ورفاهيتها. وتكون صلاحيات إدارة الشؤون الاجتماعية هي العمل كنقطة تنسيق داخل الاتحاد الأفريقي لبدء وتخطيط وصياغة وتنسيق وتسهيل ومواءمة مراقبة تنفيذ السياسات والبرامج والمشروعات القارية والإقليمية والوطنية المعجلة والمستدامة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية.

الأهداف الاستراتيجية:

148- وفقاً لنهج تدريجي ، حددت إدارة الشؤون الاجتماعية أهدافاً استراتيجية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل كما يلي :

- الإدماج المنتظم للمسائل الاجتماعية والثقافية في برامج مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء (2004-2007) .
 - إقامة شبكات ترمي إلى تحقيق إدماج إطار السياسة الاجتماعية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية الشاملة (2008-2015)
 - تمكين الشعوب الأفريقية من التمتع بمستويات معيشة لائقة ورتبية واحترام كرامتها الإنسانية. وبعبارة أخرى ، تمكينها من تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية محورها الإنسان (2015).
- 149- في إطار هذه الأهداف الاستراتيجية ، حددت إدارة الشؤون الاجتماعية برامج ذات أولوية للتنفيذ تشمل ما يلي :

- برامج صحية تركز علي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، السل و الملاريا والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة.
- الدمج بين الأنظمة الصحية وإصلاحها مع التركيز علي تقييم أثر إعلان ألما أتا علي فرص الصحة للجميع من خلال الرعاية الصحية الأولية.
- ستركز التغذية القائمة علي استراتيجية التغذية الإقليمية علي تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي علي مستويات الأسرة المعيشية والمجتمع والوطن ولا سيما دور التغذية في إدارة أعباء الأمراض .
- السكان والتنمية مع التركيز علي الأسرة الأفريقية والصحة الإنجابية والهجرة.
- العمالة والتوظيف مع التركيز علي إطار السياسة الاجتماعية والحقوق والمعايير العمالية وكذلك أنظمة الضمان الاجتماعي .
- نظام الرعاية الاجتماعية مع التركيز علي سياسات وآليات الحماية الاجتماعية والموقف الأفريقي الموحد من مستقبل الطفل وخطة العمل الخاصة بالشيخوخة والأشخاص المعوقين.
- الثقافة والرياضة مع التركيز علي التنمية الثقافية وتعزيز المميزات الثقافية الإيجابية والصناعات الثقافية والإطار الاستراتيجي للرياضة وتعزيز الصلة بين الثقافة والرياضة والتنمية.

- مكافحة المخدرات ومنع الجريمة مع التركيز علي تنفيذ خطة العمل الخاصة بمكافحة المخدرات في أفريقيا (2000 – 2006) وسياسة مناهضة تعاطي المنشطات في الرياضة.
 - تشكل المراقبة والتقييم برنامجاً شاملاً بالنسبة لجميع الأنشطة .
- 150- تكون لكل واحد من البرامج ذات الأولوية استراتيجيات رئيسية وتترجم كل استراتيجية إلي أنشطة ويحدد لكل نشاط مسؤوليات (من يقوم بماذا) وإطار زمني يحدد بإستراتيجيات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل.

التحديات والصعوبات:

- 151- إن التحدي الأكبر الذي يواجه إدارة الشؤون الاجتماعية يتمثل في كيفية ضمان الظهور المؤسسي/الدعاية للاتحاد الأفريقي وتضييق الفجوة بين الظهور الرفيع المستوي لبعض الإدارات/البرامج وانخفاض مركز بعضها. إضافة إلي ذلك ، قد يؤثر تدني مستوي الاتصال بين الإدارات سلباً علي تعزيز المسائل المستعرضة داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي.
- 152- فضلاً عن ذلك ، فإن الموارد البشرية والمالية المتاحة لتنفيذ البرامج قد لا تتطابق مع التوقعات الكبيرة والإنجازات المعجلة التي تنتظرها أفريقيا فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية.

طريق المضي قدماً:

- 153- نظراً لما سلف ، فإن أفضل طريق للمضي قدماً هو مراجعة استراتيجيات وأنشطة كل برنامج ذي أولوية وإعادة التركيز علي المجالات الرئيسية التي يمكن تنفيذها علي مراحل لتحقيق نتائج سريعة قد تقنع أصحاب المصالح بتعبئة وتخصيص مزيد من الموارد للشؤون الاجتماعية.

التعاون الأفريقي العربي:

مقدمة:

154- تم إضفاء الصبغة الرسمية علي إطار التعاون الأفريقي العربي من خلال إعلان تم توقيعه في القاهرة ، مصر عام 1977 . بيد أن خطي التقدم في هذا المجال كانت بطيئة . وقد قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم اجتماع لفريق عمل مكون من الخبراء في أديس أبابا، يومي 11 و 12 مايو 2004 لاستعراض الوضع وتوفير مدخلات خطة العمل الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي 2004- 2007 .

155- لاحظ فريق العمل أن جوانب مقررات وإعلانات قمة القاهرة عام 1977 قد أصبحت عقيمة أو أنها تحتاج إلي مراجعة أساسية . علاوة علي ذلك ، فإن الهياكل والمؤسسات التي أنشئت لتوجيه العمل مرهقة وبيروقراطية بينما لم يكن طابع التعاون مركزاً وليست له آلية متابعة لرصد التطورات. وبصورة أساسية أيضاً، يتم تناول موضوع التعاون علي مستوي الحكومات دون إشارة إلي أصحاب الشأن المعنيين الآخرين مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص.

خطة العمل الاستراتيجية:

- 156- استخلصت خطة العمل الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي 2004-2007 العبر من مختلف أوجه القصور وأعربت عن الرغبة في ضمان تضامن معزز بين الجانبين وتعزيز التماسك ومضاعفة الأثر المشترك علي القضايا العالمية علماً بأن الدول الأفريقية العربية تملك حوالي 35% من أصوات أعضاء الأمم المتحدة. وسوف يركز إطار التعاون الجديد بصورة علي الأنشطة الروتينية وبصورة أكبر علي المساعي الهامة التي يكون لها أثر بالغ علي حياة الشعوب علي مستوي القاعدة في الإقليمين. وتنص خطة العمل كذلك علي ضرورة قيام الجانبين بصياغة استراتيجيات تنفيذ مناسبة تحدد اتجاه التعاون وتعزز اتخاذ مواقف مشتركة علي الساحة الدولية.
- 157- جدد توجه خطة العمل الاستراتيجية هذه التأكيد علي مقرر الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في مابوتو في يوليو 2003 (EX.CL/DEC.54(III)) الذي حث علي إنعاش مبدأ التعاون الأفريقي العربي وأجاز تنفيذ المشروعات الأفريقية العربية. وفقاً لهذه الأهداف ، حددت المفوضية سلسلة من الأنشطة التي تنفذ كجزء من خطة العمل الاستراتيجية 2004-2007 وتشمل إعادة تحديد دور المعهد الثقافي الأفريقي العربي في باماكو ، مالي وتحويله إلي معهد للدراسات الاستراتيجية والتحضير للمعرض التجاري الأفريقي العربي السابع في الخرطوم ، السودان والمنتدى العربي حول ترويج الاستثمار في القطاع الزراعي.

الصعوبات والتحديات وطريق المضي قدماً:

- 158- تسعى خطة العمل الاستراتيجية 2004-2007 إلي إنعاش وتنشيط إطار التعاون الأفريقي العربي لضمان أثر قابل للقياس . بيد أن التعاون يعني ضمناً التزاماً متجدداً ومخلصاً من قبل الجانبين بل يجب أن يكون الالتزام بالتعاون متزناً وقائماً علي مبدأ المزايا المقارنة والتبادل.
- 159- يجب أن يتجلى الشعور الحقيقي بالتضامن في مواقف كلا الجانبين تجاه المنظمة القارية (الاتحاد الأفريقي) ويجب أن تدعم روح الأخاء أيضاً جهود وضع استراتيجيات واتخاذ مواقف مشتركة علي الساحة العالمية ويجب أن تتناول جامعة الدول العربية قضايا ذات اهتمام بالغ بالنسبة لأخوتهم الأفريقيين كما يجب أن يركز الاتحاد الأفريقي علي المشاكل ذات الصلة التي تخص فلسطين والشرق الأوسط . من شأن هذا التوجه إرساء إطار الاهتمام المشترك وتوفير خطة للعمل المتضافر.

مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا:

مقدمة:

- 160- تركزت أنشطة مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا خلال الفترة قيد الدراسة علي : أ) التحضيرات لإطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي إثر صدور مقرر المؤتمر ASSEMBLY/14/DEC.4 في يوليو 2004 بالموافقة علي النظام الأساسي للمجلس ب) نمو وتعزيز إطار العمل مع الأفريقيين في المهجر وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي. (III) EXT/EX.CL/DEC.6 و ج) إدخال مهام مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا في صميم البرنامج المنتظر لتحويل المؤتمر إلي مديرية المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر.
- 161- لقد اعتمد المجلس التنفيذي للاتحاد خلال دورته الاستثنائية في أديس أبابا يومي 6-7 ديسمبر 2004 باب الميزانية الخاص بإطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كجهاز وذلك بناء علي توصيات المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين.
- 162- علاوة علي ذلك ، تقدم المفوضية تعريفا "بالأفريقيين في المهجر" للبحث من قبل هذه الدورة العادية السابعة للمجلس التنفيذي في أبوجا في يناير 2004 لتسهيل تمثيل الأفريقيين في المهجر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. وقد قدمت هذا التعريف ورشة العمل الفنية للاتحاد الأفريقي حول العلاقة مع الأفريقيين في المهجر التي عقدت في بورت أوف سبين ، ترينيداد أند توباغو من 2-4 يونيو 2004 وقد نال قبولا مرضيا من شبكات المهجر الإقليمية في الكاريبي وأوروبا والولايات المتحدة .. إلخ تمهيدا لبحثه من قبل الأجهزة المعنية للاتحاد .
- 163- وحتى الآن ، تم إحراز تقدم ملحوظ في جهود إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كقناة رسمية رئيسية للتفاعل بين الاتحاد الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني في القارة . غير أنه يجب القيام بالكثير . أولا ، يجب تجديد الالتزام بالمبادئ الواردة في القانون التأسيسي التي تشدد علي الشراكة مع جميع شرائح المجتمع المدني ، ثانياً، علي أجهزة صنع السياسة المعنية للاتحاد التي يجب أن تقوم بعمل لدعم هذا المبدأ ، أن تقدر وتؤكد أثرها وتخصص الاعتمادات اللازمة لذلك . وهناك حاجة واضحة لإدراك ما يترتب علي هذه المسؤولية ومبدأ مشاركة المجتمع المدني في شؤون الاتحاد بإنصاف. ويجب أن يعامل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بإنصاف مثل أي جهاز آخر ذلك لأن الشراكة مع المجتمع المدني يجب أن تقوم علي الثقة والاحترام المتبادلين. ومن الأمر الجوهرى أيضا دعم الجهاز الرئيسي الرسمي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بعمليات مرنة خارج المجلس لضمان تغطية أوسع وشعور أكبر بالمشاركة والاعتناء بمطالب خاصة ومحددة.

التحضير لإطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي:

164- كانت الأولوية القصوى هي استكمال خطط إطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كجهاز رئيسي للاتحاد. وكجزء من هذه العملية ، شكلت مفوضية الاتحاد الأفريقي فريق عمل مشتركا بين الإدارات تم تمثيل جميع الإدارات فيه لتحديد جدول وبرنامج عمل مناسب بما في ذلك المواعيد والمكان والمعايير والقائمة لاختيار المنظمات غير الحكومية وفقاً لأحكام الترتيبات الانتقالية للنظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وباب الميزانية وطرق إشراك الدول الأعضاء والمهام الأخرى ذات الصلة . وتقوم بتنسيق أنشطة فريق العمل أمانة مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا.

165- عقد فريق العمل عدداً من الاجتماعات وأوصي بإطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الربع الأول من عام 2005 ويحبذ أن يكون في أواخر فبراير أو مارس . ووافق أيضا علي قائمة معايير إختيار المنظمات غير الحكومية للعملية. وأوصي كذلك بعقد اجتماع تمهيدي للقمة في أبوجا ، نيجيريا في يناير 2004 للقيام بمزيد من توعية المجتمع المدني الأفريقي كشريك بالتحضيرات لإطلاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ومتطلبات المشاركة فيه. وتجري الترتيبات لعقد هذا الاجتماع من 21-25 يناير 2004 .

166- يجب استرعاء الانتباه أيضاً إلي أن مخصصات الميزانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لعام 2005 لم تتضمن اعتمادات لأي من المجموعات القطاعية الرئيسية التي هي المحركات التشغيلية للعملية كما أشار النظام الأساسي إلي ذلك والعملية التشاورية لمؤتمر ما بعد الفترة الانتقالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كما ورد في نفس النظام . وتحتاج هذه الميادين إلي مراجعة لأنه إذا تم إطلاق المجلس دون تزويده بالمواثيق التي يحتاجها لتقديم مساهمة إيجابية في أنشطة الاتحاد ، فإن فعاليته سوف يتم تفويضها.

العلاقة مع الأفريقيين في المهجر:

167- خلال الدورة العادية الأخيرة لكل من المجلس والمؤتمر في يوليو 2004 ، أبلغت بأن ورشة العمل الفنية المعنية بالعلاقة مع الأفريقيين في المهجر اجتمعت في بورت لويس ، تيرينيناد أند تباغو تنفيذا لمقرر المجلس التنفيذي في صن سيتي في مايو 2003 . وخرجت ورشة العمل بتوصيات محددة حول تعريف المهجر واقترحت منهجية لإنشاء قاعدة بيانات عالمية للمهارات الأفريقية وإجراءات لمعالجة مشكلة هجرة العقول والاحتياجات الأخرى من القدرة البشرية علي استغلال هجرة العقول وقدمت مقترحات ونماذج لجمع الأموال في المهجر دعماً للبرامج والمشروعات في أفريقيا بما في ذلك أطر السياسة ووسائل الاستثمار وطرق تعزيز شراكة فعالة بين الاتحاد الأفريقي والمهجر والاحتفال بالأيام التذكارية مثل يوم أفريقيا .. إلخ كأحداث عالمية .

168- استعرضت المفوضية توصيات ورشة العمل وترجمتها إلى مختلف لغات العمل لمزيد من المراجعة من قبل الدول الأعضاء وسوف تساعد نتائج الاستعراضات علي وضع خريطة مطلة لتعزيز مبادرة المهجر بمشاركة كافة أصحاب المصالح.

169- من المهم أيضا أن جماعات المهجر في مختلف أقاليم العالم قد شرعت في عملية التعاون من خلال إنشاء تحالفات وشبكات إقليمية للمهجر كشركاء مع الاتحاد الأفريقي . وفي يومي 11 و 12 سبتمبر 2004 ، اجتمعت أحد وعشرون (21) منظمة معنية بالوحدة الأفريقية الشاملة من 15 بلداً كاريبياً في بريدجتون ، باربادوس لإنشاء شبكة أفريقية كاريبية. وتجري عمليات مماثلة في جنوب ووسط أمريكا وستصبح هذه الشبكة عاملة بحلول شهر مارس 2005 ويتم إطلاق شبكة أخرى في أوروبا. ولقد عقد اجتماع تحضيرى في لندن في أكتوبر 2004 كجزء من المنتدى الاجتماعي الأوروبي ومن المزمع عقد مثل هذا المنتدى في كافة مجموعات المهجر وفي المملكة المتحدة تحت هذه العملية في بداية السنة القادمة.

تحويل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا إلى إدارة للمجتمع المدني والأفريقيين في المهجر:

170- تواصل المفوضية أيضا تنفيذ خطة تحويل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا إلى منظمة للمجتمع المدني والأفريقيين في المهجر كما ورد في تقريرى. إن إعادة التكوين هذه هي جزء لا يتجزأ من عملية تنفيذ وثيقة الرؤية والرسالة التي اعتمدها المجلس والمؤتمر من حيث المبدأ في يوليو 2004 . وسيضمن التغيير متابعة فكرة الاتحاد الأفريقي ذي التوجه الشعبى كما دعا القانون التأسيسي إلى ذلك ، بمزيد من القوة وبقدرة مؤسسية أكبر . ويتطلب تنفيذ العملية قرارات تمكينية علي مستويات السياسة المناسبة مدعمة بالتعديلات التنظيمية اللازمة.

طريق المضى قدما:

171- خلال الفترة قيد البحث ، عمل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا بنشاط وتفان والتزام لتعزيز مثل الاتحاد الأفريقي ذي التوجه الشعبى كما حدد القانون التأسيسي وأجندته الرئيسية هي إنشاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي كجهاز رئيسي للاتحاد وإقامة وتعزيز الروابط مع منظمات المجتمع المدني الأفريقي والأفريقيين في المهجر.

172- يتطلب دعم تحقيق هذه الأهداف ستة إجراءات عريضة هي :
 (أ) التصميم والالتزام المتجددين من قبل الدول الأعضاء بأهداف القانون التأسيسي التي تؤكد فيما تؤكد ، الشراكة مع المجتمع المدني وإدماج الأفريقيين في المهجر.
 (ب) تقدير واضح من قبل الدول الأعضاء لآثار التزامها بالمجتمع المدني والحاجة لتوفير الدعم المادي الكافي وغيره من أنواع الدعم.

- (ج) دعم الدول الأعضاء لتفعيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بما في ذلك تنشيط أو إنشاء اللجان القطاعية الرئيسية وعمليات الانتخابات النيابية خلال مؤتمر ما بعد الفترة الانتقالية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
- (د) اعتماد وقبول الدول الأعضاء لتعريف المهجر للتمكين من مشاركة الأفريقيين في المهجر في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .
- (هـ) دعم الدول الأعضاء لتعميق عملية إدماج الأفريقيين في المهجر في هيكل الاتحاد الأفريقي بما في ذلك وضع وتشجيع وتعزيز الهياكل من أجل شراكة فعالة وتمثيل مشروع وذي مصداقية للأفريقيين في المهجر في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وفي الهيكل والعمليات الأوسع للاتحاد الأفريقي.
- (و) دعم الدول الأعضاء لتحويل مؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا إلي منظمة المجتمع المدني والأفريقيين في المهجر .

المرأة ومسائل الجنسين والتنمية:مقدمة:

173- تركزت جهود المفوضية في مجال الجنسين والمرأة والتنمية خلال الفترة موضع الدراسة ، علي معالجة موضوع عدم المساواة دائماً بين الجنسين في القارة وأثر ذلك علي حياة النساء وعلي التنمية الاقتصادية والمجتمع عامة. ومن الجدير بالذكر أن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي أجروا نقاشاً هاماً جداً خلال قمتهم الأخيرة في يوليو 2004 في أديس أبابا ووقعوا إعلاناً رسمياً حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا إضافة إلي مقررات حديثة أخرى ترمي إلي تعزيز المساواة بين الجنسين داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي وفي طول القارة وعرضها.

174- نظراً لهذه المقررات ، قامت المفوضية من خلال مديريتها للمرأة والتنمية ومسائل الجنسين بوضع استراتيجية وبرنامج ذي ثلاثة عناصر رئيسية يركز الأول منها علي إيجاد النسيج المؤسسي من أجل وضع أساس متين لإدماج نوع الجنس في مفوضية الاتحاد الأفريقي ويتعلق العنصر الثاني ببناء القدرات علي إدماج نوع الجنس في صميم هيكل مفوضية الاتحاد حتى تتمكن الأخيرة من أداء التفويض الذي منحها إياه مؤتمر رؤساء الدول والحكومات بخصوص نوع الجنس .

175- أما العنصر الثالث لعمل المديرية ، فيتصل بترجمة مقررات رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة إلي أعمال ملموسة علي الأصعدة الإقليمية والإقليمية الفرعية والوطنية . وبوجه خاص ، ستعمل المديرية مع الدول الأعضاء وأصحاب المصالح الرئيسيين في المجتمع المدني علي وضع خطة عمل ذات أطر زمنية ومعايير واضحة لتنفيذ الإعلان الرسمي لرؤساء الدول والحكومات حول نوع الجنس . وتواصل المديرية تعاونها مع شبكات المرأة وتقييم الشراكات مع أجهزة نوع الجنس الوطنية لتشجيع التصديق المبكر علي بروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا.

176- كانت المديرية تعمل علي نحو وثيق أيضاً مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا علي اتخاذ ودعم موقف أفريقي موحد خلال اجتماع المراجعة لبيجين زائد عشرة الذي من المزمع عقده في الأمم المتحدة بنيويورك في مارس 2005 . ويعرض علي رؤساء الدول والحكومات للدراسة ، مشروع موقف أفريقي موحد أجازته الوزراء الأفريقيون المعنيون بنوع الجنس وشؤون المرأة خلال المؤتمر السابع للنساء الأفريقيات المنعقد في أديس أبابا في شهر أكتوبر الماضي.

والمفوضية مستعدة أيضاً للقيام بتنسيق مشاركة المجموعة الأفريقية في العملية خلال الأشهر القليلة الماضية ضماناً لوضع مصالح أفريقيا في الحسبان أثناء المفاوضات العالمية.

الإطار التشريعي:

177- إن الإطار التشريعي لهذا التركيز البرنامجي هو مقرر المجلس التنفيذي (III) EX.CL/DEC.66 حول القضايا المتعلقة بتفعيل أنشطة مديرية المرأة والتنمية ومسائل الجنسين الذي أجازته الدورة العادية الثانية لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات في مابوتو في يوليو 2003 والإعلان الرسمي لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا الصادر عن الدورة العادية الثالثة للمؤتمر المنعقد في يوليو 2004 .

الأولويات المخططة والفرص:

178- في إطار الإعلان الرسمي للدول والحكومات حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا ، حدد المفوضية ثلاث أولويات رئيسية للأمد المتوسط هي :

- تقوية صوت المرأة الأفريقية في عمليات السلام .
- معالجة أبعاد الجنسين لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لاسيما معدلات الإصابة المرتفعة بين البنات والشابات .
- إدخال مسائل الجنسين في صميم السياسات والمفاوضات الاقتصادية والتجارية للقضاء علي الفقر وزيادة الفرص الاقتصادية للمرأة الأفريقية.

179- تقوم الكثير من الدول الأعضاء بتنفيذ سياسات وبرامج مبتكرة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مبدية بذلك إرادة سياسية قوية من أجل تحقيق هذا الهدف. كما أن هناك حاجة للمشاركة في الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة بين الحكومات والأجهزة غير الحكومية. وأيضاً ، فإن المقررات الأخيرة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وخاصة التوقيع على البرتوكول الاختياري بشأن حقوق المرأة والإعلان الرسمي الخاص بالمساواة بين الجنسين في أفريقيا إضافة إلى التدابير التي قام بها رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي التي تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ، كل ذلك قد نتجت عنه قوة دفع في القارة وتعبير قوي عن الاهتمام والدعم من قبل المجتمع المدني. وقد كانت هناك فرص عديدة لشراكة متبادلة مفيدة بين أفريقيا والشركاء الدوليين وهي فرص تنتظر فيها الإدارة حالياً بينما هناك

فرص واردة أخرى. إن المفوضية تعطي أولوية قصوى للإمساك بمختلف هذه المبادرات الخاصة بالقارة في هذه المجالات وذلك للتنسيق بينها.

التحديات التي تمت مواجهتها في عملية التنفيذ والإجراءات التي اتخذت للتغلب عليها

- 180- يعترض عمل المفوضية في مجال المرأة، ونوع الجنس والتنمية شح الموارد في الميزانية وقلة عدد العاملين. وقد قامت بعض المنظمات غير الحكومية بحشد الموارد وأسهمت في عمل المفوضية خاصة في الإعداد لمناقشات القمة حول نوع الجنس.
- 181- على كل، لا يمكن الاعتماد على هذه الموارد خارج الميزانية كما أنها مقيدة بأنشطة بعينها. وهناك حاجة لزيادة موارد الإدارة فيما يتعلق بالمرأة ونوع الجنس والتنمية ليعكس ذلك الالتزامات القوية لرؤساء الدول والحكومات لتعزيز المساواة بين الجنسين. وقد تعاقدت المفوضية مع بعض المستشارين للقيام ببعض المهام في هذا الصدد. وعلى كل، فإن هذه الاستراتيجية يحد من فعاليتها أيضا نقص الموارد البشرية.

طريق المضي قدما:

- 182- يحتاج الاتحاد الأفريقي إلي أن يعزز وضعه ليصبح القائد دون منازع في مجال تعزيز مسائل الجنسين وتمكين المرأة. وحتى يتم ذلك بصورة فاعلة، فلا بد أن يكون القدوة. وهذا يعني أن الاعتبارات الخاصة بنوع الجنس لا بد من أن تجد طريقها إلى هياكل وبرامج الاتحاد الأفريقي وجميع أجهزته. وبعد أن تمت إجازة النظام الأساسي للمفوضية في دوربان، وتأكيدا على المساواة بين الجنسين وتعيين خمس مفوضات وخمسة مفوضين في مابوتو 2003، فإن المفوضية قد قامت بتعيين 7 مديرات و8 مديرين بشفافية وبطريقة تركز على مقاييس الكفاءة. وبما أن عملية التعيينات مستمرة، فإن المفوضية ملتزمة بتنفيذ مبدأ المساواة بين الجنسين كما أقره رؤساء الدول والحكومات في النظام الأساسي للمفوضية. ولا بد من وضع سياسة للاتحاد الأفريقي بشأن نوع الجنس في أسرع وقت ممكن.
- 183- وللإرشاد والتمكن من التنفيذ والتنسيق والرقابة داخل الإطار المحدد لذلك، قد تم اعتماد الأموال الخاصة في ميزانية 2005 وذلك لبدء هذه العملية. كذلك أيضا من المحتم إشراك الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والنيباد ومنظمات المرأة ومجموعات المجتمع المدني الأخرى والقطاع الخاص في هذه العملية كشركاء لهم أهميتهم في دفع موضوع نوع الجنس في القارة إلى الأمام. وسوف يكون من اهتمامات الإدارة الأساسية الاعتراف بإسهامات المرأة الاقتصادية والمكافأة عليها وتسهيل مهمتها. إن الاشتراك المنسق لدول الاتحاد الأفريقي في اجتماع نيويورك "ببجين زائد عشرة" في 2005 سوف يوضح الرؤية أكثر ويزيد من ثقة الدول الأعضاء والمجتمع الدولي في الاتحاد.

المراجعة الداخلية

184- تركزت أنشطة المفوضية في مجال المراجعة الداخلية خلال الفترة قيد النظر على تفويضها بأن تعمل كجهاز تقييم مستقل لضمان التزامها وفعاليتها في العمل بالنظم واللوائح. وعليه، فإن جميع الأنشطة التي قام بها المكتب كانت ترمي إلى تقييم فعالية عمليات مختلف أذرع المفوضية وذلك لتحسين فعالية مراقبة عمليات إدارة المخاطر والحكم.

الأنشطة التي تم القيام بها

185- شملت الأنشطة التي تم القيام بها في هذا الصدد ما يلي:

(أ) إعداد تقرير عن متابعة تنفيذ تقرير مجلس المراجعين الخارجيين للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2002، لتتظر فيه اللجنة الاستشارية للميزانية والشئون الإدارية والمالية وقد تناول تقرير المراجعين الخارجيين الحقائق والتوصيات الخاصة بنظم المراجعة الداخلية وحفظ السجلات وإدارة ممتلكات المفوضية (ب) إعداد خطة طويلة الأجل للمراجعة للأعوام 2004-2007 لدعم خطة الاستراتيجية الشاملة للمفوضية خلال نفس الفترة، (ج) بدء مشروعات المراجعة المنتظمة كما هو منصوص عليه في خطة المراجعة السنوية لعام 2004. وقد تم إيلاء الأولوية للمجالات الحساسة والأكثر خطورة بما في ذلك المشتريات والبعثات الرسمية والنقد وإدارة الأموال النقدية والترحيل وصيانة السيارات والبعثتين الدائمتين للاتحاد الأفريقي في كل من نيويورك وبروكسل والمكتب الأفريقي للثروة الحيوانية بنيروبي وكشف المرتبات والمدفوعات. كما تم القيام بمراجعات خاصة تضمنت بعثة الاتحاد الأفريقي لمراقبة وقف إطلاق النار ببوروندي، بعثة التفتيش المشترك لمكتب لاجوس (لجنة البحوث العلمية والفنية للاتحاد الأفريقي) ومراجعة صندوق الائتمان لمؤتمر الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا ومراجعة حسابات اللجنة الأفريقية للطاقة والمراجعة الخارجية للمعهد الأفريقي لإعادة التأهيل.

الآثار والتحديات:

186- لقد أضافت أنشطة المراجعة قيمة إلى عمليات المفوضية. فقد ساعدت

على تحديد مواطن الضعف كما اقترحت التوصيات الملائمة لتحسينها. وقد بدأت في تقليد جديد من شأنه استحداث أسلوب أكثر انتظاما وانضباطا لعمليات مختلف الوحدات والإدارات والمفوضية ككل.

187- إلا أن جهود المراجعة قد واجهتها أيضا بعض الصعوبات التي تتطلب

حلولاً عاجلة. ومن إحدى هذه الصعوبات النقص في الموارد البشرية الذي يؤثر على جميع الإدارات بما في ذلك مكتب المراجعة الداخلية نفسه. وهذا من شأنه أن يكون له أثر سلبي على نظام الرقابة الداخلية الشامل للمفوضية. وأني على يقين، أنه طالما أن عملية التعيين متواصلة، إضافة إلى خطط الأنشطة المستقبلية، فإنه سيتم إيجاد حل لهذه المشكلة. إن مسألة نقص الموارد البشرية في مكتب المراجعة الداخلية نفسه يتطلب تعديل هيكل مابوتو الذي لم يأخذ في اعتباره الدعم الفعال لمكتب المدير. وينبغي أن يتم بالتالي تعديل الهيكل ليكون هناك نائب للمدير ومراجع داخلي. وإنني أتقدم بهذا الاقتراح للتعديل كجزء من التغييرات المرتقبة في مكتب الرئيس.

188- وأخيراً، هنالك حاجة لتوعية مختلف الإدارات والوحدات في المفوضية

بدور المراجعة الداخلية وأهميتها في شحذ الفعالية ورفع مستوى الكفاءة في تنفيذ العمليات. ومن المتوقع أن يقوم المكتب والوحدات المختلفة والإدارات بإيجاد وسائل ملائمة لتوطيد علاقة العمل بين الجميع.

طريق المضي قدماً:

189- إن الرؤية الاستراتيجية للاتحاد الأفريقي ورسالته والخطة الاستراتيجية

للمفوضية 2004-2007 قد كلفت مكتب المراجع الداخلي بالكثير من المهام الخطيرة. ومن المتوقع أن يعمل المكتب بكفاءة ليدعم مراجعة الميزانية والمعاملات المالية إضافة إلى العمليات والمهام الإدارية. وقد تم وضع خطة لأنشطة المكتب للأعوام الأربعة المقبلة كما هو مضمن في برنامج المراجعة ليستجيب لهذه المتطلبات. فالتسريع في تنفيذ هذه الخطة من شأنه أن يشكل شرطاً كافياً للإنجاح الشامل للخطة الاستراتيجية كما أن تحقيق أهداف المراجعة يتطلب إقامة ندوة لرفع مستوي وعي كبار الموظفين الإداريين بدور مكتب المراجعة الداخلية وذلك لتفادي المقاومة ودعم طرق المعالجة الناجمة للعمليات الإدارية وتقييم المخاطر. وهذا التوجه من شأنه أيضاً تشجيع المديرين علي العمل بهمة وإيجابية مع مكتب المراجعة الداخلية، والاعتماد علي ما يقدمه من مشاورة كلما كان ذلك ملائماً.

مكتب المستشار القانوني

المقدمة:

190- شمل تركيز جهود المفوضية علي المسائل القانونية خلال الفترة قيد البحث: أ (التوقيع على الاتفاقيات وإيداعها والتصديق عليها ب) إعادة النظر في اتفاقيات الاتحاد الأفريقي ج (تقديم خدمات المشورة القانونية للأجهزة المعنية د) الدمج بين محكمة العدل والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، هـ (تسجيل الأسماء والمختصرات والشعارات الخاصة بالاتحاد الأفريقي والنيباد لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

مهام الإيداع:

191- يذكر المجلس أنه قد تم افتتاح أسبوع للتوقيع في 2003 كوسيلة لتعزيز عمليات التوقيع والتصديق والانضمام إلى اتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي. وتكررت نفس هذه العملية من 6 - 13 ديسمبر 2004 تحت شعار "اتفاقيات ومعاهدات الاتحاد الأفريقي". وقد تزامن ذلك مع الدورة الاستثنائية السادسة للمجلس التنفيذي التي انعقدت بأديس أبابا، يومي 6-7 ديسمبر 2004. ولا بد أن نشير إلى أنه خلال هذه الفترة وحدها، تم التوقيع على 46 اتفاقية لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي واستلمت المفوضية و4 وثائق تصديق/وانضمام. وينبغي أن نلاحظ أن أربع دول قد وقعت على جميع اتفاقيات منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، وهي: بوركينا فاسو، تشاد، جزر القمر وسوازيلاند. وينبغي الإشادة بهذه الدول كما ينبغي تشجيع الدول التي لم تفعل ذلك بعد علي أن تحذو حذوها.

192- من الجدير بالذكر أن المجلس في مقرره (V) EX.CL/DEC.128 الصادر في يوليو 2004 طلب إلي المفوضية أن تقوم بدراسة عن إجراءات تصديق الدول الأعضاء على الاتفاقيات وتنسيقها بغية الإسراع بعملية التصديق. وقبل هذا المقرر وفي عام 2001، بعثت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بالذاكرة الشفهية رقم: CAB/LEG/24.83/VOL.III بتاريخ 29 يناير إلى جميع الدول الأعضاء، لتطلب منها مدها بالمتطلبات الدستورية المتعلقة بإجراءات التوقيع/التصديق/الانضمام، في بلدانها بخصوص الاتفاقيات الدولية وتلقت المفوضية الردود من 7 دول فقط، هي: تشاد، الكونغو، كوت ديفوار، مصر، إثيوبيا، السنغال، وتونس. وعليه وإزاء هذا الوضع، لا بد من تكرار طلب المفوضية لمناشدة الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، أن تبعث إلى المفوضية بالمعلومات الخاصة بالإجراءات التي تجعلها أطرافا في الاتفاقيات الدولية وذلك حتى تتمكن المفوضية من إعداد وإكمال الدراسة الخاصة بمواءمة إجراءات التصديق/والانضمام وتقديم التوصيات الملزمة إلى المجلس. وتنوي

المفوضية القيام بهذه الدراسة وإكمالها خلال هذا العام اعتماداً على الردود الواردة من الدول الأعضاء.

193- كما ينبغي أن نذكر أنه بموجب نفس القرار رقم (V) EX.CL/128 ، طلب المجلس من المفوضية إيجاد السبل والوسائل لمعالجة المشكلة المتكررة الخاصة بالتناقض اللغوي بين مختلف النصوص، وأن تتقدم بالتوصيات اللازمة في هذا الخصوص. وتنظر المفوضية في وسائل مختلفة لمعالجة المشكلة وسوف تتقدم بتوصياتها إلى المجلس في أسرع وقت ممكن.

مراجعة اتفاقيات الاتحاد الأفريقي

194- في مقرره (V) EX.CL/DEC.129 ، أخذ المجلس علما بتقرير الاجتماع المنعقد بأديس أبابا من 18 إلى 20 مايو 2004 واعتمد التوصيات المضمنة فيه مع التعديلات التي تم إدخالها عليها وكذلك كلف المجلس المفوضية بعقد اجتماعات خبراء للنظر في التوصيات وصياغة الوثائق القانونية اللازمة لمراجعة اتفاقيات الاتحاد الأفريقي.

الخدمات التشاورية والاستشارية الدائمة

195- بناء على توجيهات الرئيس، قدم مكتب المستشار القانوني الخدمات الاستشارية القانونية للأجهزة السياسية والمفوضية فيما يتعلق بتفسير مختلف الاتفاقيات ونظم ولوائح العاملين والنظم واللوائح المالية وغيرها من مواضيع الإدارة المؤسسية. وينبغي أن نذكر أن المؤتمر في مقرره (III) ASSEMBLY/AU/DEC.39 قد قرر أن يكون مقر البرلمان الأفريقي في جنوب أفريقيا. وبناء على هذا المقرر ، فقد أبرمت المفوضية اتفاقية استضافة المقرر مع حكومة جنوب أفريقيا في 16 سبتمبر 2004.

الدمج بين محكمة العدل والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب:

196- يذكر المجلس أنه بموجب مقرر المؤتمر رقم (III) ASSEMBLY/AU/DEC.45 لصادره عن دورته العادية الثالثة المنعقدة بأديس أبابا من 6 إلى 8 يوليو 2004 قرر المؤتمر ، من بين جملة أمور أخرى، الدمج بين المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب ومحكمة العدل للاتحاد الأفريقي (محكمة الاتحاد الأفريقي) لتصبحا محكمة واحدة. وعلق المؤتمر أيضا تفعيل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب وطلب إلى المفوضية تحديد وسائل تنفيذ هذا المقرر. وفي الوقت الذي توجد فيه بعض الاهتمامات التي عبرت عنها بعض منظمات حقوق الإنسان فيما يتعلق بأن الدمج قد يكون من آثاره التأخير في إنشاء الآلية الخاصة بالحماية القانونية لحقوق الإنسان في أفريقيا، فإن المفوضية تفهم تماما الدوافع وراء هذا القرار الذي هدفه هو المواءمة بين مؤسسات الاتحاد سواء كانت قانونية أو شبه قانونية وسواء تعمل أو تتعامل في مجال حقوق الإنسان أو المسائل المرتبطة بها وتقليل التكلفة الخاصة بها. إضافة إلى ذلك، فإن المفوضية تؤمن بأن الإرادة السياسية متوفرة لدى الدول الأعضاء والأجهزة السياسية لضمان التنفيذ المبكر للوثائق المتعلقة بالدمج بين المحكمتين حتى تدخل حيز التنفيذ.

197- قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي بإجراء وإكمال دراسة تقدمت فيها بتوصيات تحدد سبل ووسائل تنفيذ المقرر وكذلك صياغة وثيقة قانونية حول الدمج بين

المحكمتين وقد تم النظر في التوصيات وفي مشروع الوثيقة القانونية من قبل اجتماع تشاوري للقانونيين والأساتذة الأفريقيين المرموقين، ثم بعد ذلك من قبل اجتماع للجنة الممثلين الدائمين والخبراء القانونيين في يناير 2004. وتقدم المفوضية مشروع الوثيقة القانونية وكذلك التوصيات بصورة منفصلة إلى هذه الدورة للمجلس التنفيذي وإلى الدورة العادية الرابعة لمؤتمر الاتحاد وذلك للنظر فيها وإصدار التوجيهات اللازمة.

تسجيل الأسماء، والمحاضرات والشعارات للاتحاد الأفريقي والنيباد لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية:

198- خلال دورته العادية الثالثة، المنعقدة بأديس أبابا من 6 إلى 8 يوليو 2004 أجاز المؤتمر مقرره (III) ASSEMBLY/AU/DEC.49 الذي اعتمد بموجبه توصيات الدورة العادية الرابعة للمجلس المنعقدة بأديس أبابا، إثيوبيا في مارس 2004 بشأن استبقاء شعار وعلم منظمة الوحدة الأفريقية السابقة، واعتمادهما كعلم وشعار جديدين للاتحاد الأفريقي. إضافة إلى ذلك، فإن المؤتمر قرر اختيار النص المعدل لنشيد منظمة الوحدة الأفريقية السابقة كنشيد جديد للاتحاد الأفريقي.

199- على ضوء ما سلف ، وأخذاً في الاعتبار اكتمال مجموعة شعارات المنظمة (العلم والنشيد والشعار) وأنه قد تم اختيارها، أخذت المفوضية الخطوات الضرورية لحماية حقوق الملكية الفكرية للاتحاد الأفريقي وممتلكاته الفكرية وفقاً للمادة 6TER من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية (اتفاقية باريس). ومن المتوقع أن تكتمل عملية التسجيل هذه مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية بنهاية هذا العام.

200- وأود أن ألفت نظر المجلس إلى ضرورة قيام الدول الأعضاء باتخاذ التدابير الضرورية لضمان حماية حقوق الممتلكات الفكرية للاتحاد الأفريقي في دولها المختلفة وذلك بسن التشريعات الوطنية الملائمة. فالمادة 6TER من اتفاقية باريس تطلب إلى الدول الأعضاء رفض تسجيل علامات النزاع والعلامات المسيئة كما تحظر استخدام الدروع والإعلام وغيرها من الشعارات والمختصرات والأسماء الخاصة بالدول أو المنظمات الحكومية الدولية، التي من بين أعضائها دولة أو أكثر.

201- إن غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد هي دول أطراف في اتفاقية باريس. وهذا يعني أن الدول الأعضاء الأطراف في الاتفاقية عليها واجب ومسؤولية حماية ممتلكات الاتحاد الفكرية وبرامجه وكذلك النيباد ، من الاستخدام غير السليم الذي قد يقوم به بعض رجال الأعمال السيئين. هذا، وقد قامت بعض الدول الأعضاء في الاتحاد (وهي دول أعضاء في الاتفاقية) بخطوة أبعد من ذلك بأن ضمنّت في قوانينها المحلية أحكام العلامات المميزة الواردة في الفقرة 6TER. كما قام بعض آخر بتضمين الأحكام الأساسية فقط للمادة 6TER في تشريعاتها وقوانينها المحلية. ورغم أنه قد تكون هناك بعض أوجه القصور في الحماية إذا ما قورنت بحماية العلامات المميزة إلا أن تلك الدول قد

انضمت إلى اتفاقية باريس وتوفر الحماية طبقا للمادة 6TER بموجب قوانينها المحلية. وبالنسبة للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تنضم إلى اتفاقية باريس أو تصبح أعضاء فيها وليس لها تشريعات محلية توفر حماية للعلامات التجارية للمنظمات الحكومية الدولية، فإن الاتحاد الأفريقي سوف يتمتع بالحماية فقط في حالة حصوله وتطبيقه لتسجيل علاماته التجارية أو نشر إعلانات تحذيرية في تلك الدول. وبالتالي، فإن المفوضية ترحب أن تهيئ بجميع الدول الأعضاء أن تضمن اتخاذ الخطوات الضرورية من أجل توفير الحماية للعلامات التجارية للمنظمات الحكومية الدولية في تشريعاتها المحلية. 2002- إضافة إلى ذلك، فإن المفوضية تود أن تحيط المجلس علما بأنها قد بدأت بالفعل في اتخاذ الخطوات العملية الملائمة بهدف استعادة اسم الموقع في الشبكة www.africa-union.org والذي يستخدمه شخص ما في الوقت الراهن. وكما حدث في حالة الرئيس مانديلا، فإن المفوضية تنوي تسجيل حقوقها الكاملة تحت الاسم لاستخدام الاتحاد الأفريقي وحده. وفي الوقت الراهن، فإن الموقع المؤقت للاتحاد الأفريقي علي الشبكة هو www.africa-union.org

الاتصال والإعلام

مقدمة:

- 203- إن الإدارة الفاعلة للإعلام والاتصالات هي بمثابة العنصر الأساسي لجهودنا من أجل التكامل والتنمية القارية. وعليه، فإن المفوضية تؤكد الحاجة إلى خلق صورة إيجابية للاتحاد الأفريقي تركز على السجل والإنجازات. وهناك حاجة لترويج الاتحاد الأفريقي من خلال مقتطفات محددة وسليمة حول أنشطة المنظمة من أجل خلق وعي شعبي وصداقة مع الأجهزة الإعلامية.
- 204- خلال الفترة قيد النظر، أصدرت المفوضية العديد من البيانات الصحفية عن جميع أنشطة الاتحاد، وبصورة منتظمة، بما في ذلك أنشطة الإدارات المختلفة، والأجهزة السياسية للاتحاد، مثل مجلس السلم والأمن وظلت تحاول بصورة مستمرة أن تثبت الوعي بأنشطة الاتحاد عن طريق الإذاعة المسموعة والمرئية والمقابلات الصحفية.

استراتيجية التنمية:

- 205- إن المطالبة باستراتيجية فاعلة للإعلام والاتصالات، تستلزم أن يكون هناك ارتباط وثيق بين المفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأن تقوم بتعبئة الدعم من أجل التكامل والتنمية الأفريقية. وفي هذا الصدد، يتم بذل كافة الجهود للبدء في وضع استراتيجية أفريقية للإعلام والاتصالات من شأنها أن تربط الشعوب الأفريقية بعضها ببعض إزاء ما يحدث في القارة وبأنشطة المنظمة القارية. وتزعم المفوضية عقد اجتماعات للخبراء وصناع السياسة المعنيين لإعادة النظر في البنية التحتية القائمة للإعلام والاتصالات في القارة وذلك من أجل صياغة توصيات ترفع إلى مؤتمر وزراء الإعلام والاتصالات الأفريقيين بهدف إكمال وإقرار استراتيجية الإعلام والاتصالات الأفريقية. إن المقررات التي اتخذها مؤتمر وزراء الإعلام والاتصالات هي من أجل تمكين المفوضية من وضع برامج من شأنها توعية الجماهير الأفريقية برؤية ورسالة الاتحاد الأفريقي وخطته الاستراتيجية وبوضع تنفيذ المقررات.
- 206- سوف نستغل في إطار هذه العملية التركيب المزمع لمحطة الأقمار الصناعية للاتحاد الأفريقي لتخفيض تكلفة الاتصالات اللاسلكية وفواتير الهاتف والبريد والاستقبال المباشر من القمر الصناعي وتوفير الموجات وتوصيل أفضل لنقطة الانتهاء لاستقبال الإذاعات من خلال العرض الحي والمسموع، ضماناً للوصول إلى جميع الأماكن النائية في القارة. وفي هذا الصدد، فإننا سوف نعقد اجتماعاً لمالكي المشروعات المزمعة والقائمة، الخاصة بتقاسم خدمات الإعلام والخدمات المتعلقة بعمل مشروعات الإذاعة الأفريقية المسموعة والمرئية. وهذا من شأنه أن يمكن أفريقياً من أن نتحدث بصوت واحد.

207- إضافة إلى ذلك، فإن أكثر السبل مباشرة وفعالية للوصول إلى الشعوب الأفريقية في جميع أرجاء القارة هي الإرسال عبر الموجات الإذاعية. إن التقنية الموجودة اليوم تتيح لنا فرصة النظر في أفضل الطرق لتقوية البث الإذاعي للاتحاد الأفريقي على مستوى العالم. وبهذه الرؤية ، فقد نظمنا أول اختبار حي للبث الإذاعي خلال الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الاتحاد، بأديس أبابا، إثيوبيا من 4 إلى 11 يوليو 2004 وقد جذبت الاختبارات التي قمنا بها اهتمام الكثير من المستمعين. كما أن استحداث البث الشبكي للاتحاد الأفريقي من موقعه علي الإنترنت www.africa-union.org قد تلقى تعليقات إيجابية إضافية وقد أملنا علينا الاهتمام الشعبي بالبث الإذاعي للاتحاد الأفريقي وإمكانية استقباله في جميع الدول الأعضاء ، أن نضاعف الجهد لدعم هذا البث ليصل إلى جميع أنحاء العالم.

طريق المضي قدماً:

208- هناك حاجة إلي رفع مستوي وقدرة وحدة الإعلام والاتصالات حتى تتمكن من القيام بمسؤولياتها في النشر الإعلامي والتوعية بالاتحاد الأفريقي. وتدرك المفوضية أن ذراع الاتصالات والإعلام يتطلب موظفين أكثر تدريباً حتى تصبح آلية أكثر كفاءة في نشر المعلومات الخاصة ببرامج الاتحاد الأفريقي عبر القارة. وبالتالي، فإن المفوضية مصممة على أن تبني قدراتها في هذا المجال. كما أن المفوضية تقترح تحويل وحدة الاتصالات والمعلومات إلى إدارة كاملة.

209- إن المفوضية ملتزمة بعملية المشاركة الإعلامية والتنسيق والتوفيق داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي وخاصة بين المفوضية ومكاتبها الميدانية والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

210- وأخيراً، فإن المفوضية سوف تسعى أيضاً إلي توفير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مفوضية الاتحاد الأفريقي وتوفير البرمجيات المتطابقة معها وذلك بصياغة سياسة ملائمة، ووضع محتويات وأدوات مستدامة إن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمحتويات والأدوات هما وجهان لعملة واحدة ولا يمكن لأي من العنصرين أن يعمل بمعزل عن الآخر.

2005

Report of the AU commission for the period from July 2004 to January 2005

African Union

African Union

<http://archives.au.int/handle/123456789/4426>

Downloaded from African Union Common Repository